الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٤١

الأربعاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/76/35)

تقرير الأمين العام (A/76/299)

مذكرة من الأمين العام (A/76/309)

مشروع قرار (A/76/L.14)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجمعية العامة على إتاحة الفرصة للإدلاء بملاحظات في الجلسات العامة اليوم بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، وهما بندان مترابطان ترابطا شديدا. لقد رأينا مرارا وتكرارا كيف أن الآثار غير المباشرة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي تقوض استقرار المنطقة بأسرها.

ولأكرر ما قلته من قبل، إن عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، على الرغم من أنها مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، هو أمر يبعث على الإحباط. ما هو على المحك ليس سلام المنطقة وأمنها فحسب، بل قدرتنا على التكاتف كمجتمع عالمي وحل النزاعات الدولية، وفقا لرؤية مؤسسي الأمم المتحدة. ولهذا السبب يجب ألا نتخلى عن الأمل. يجب أن نحافظ على مصداقية هذه المؤسسة العظيمة وأن ندفع باتجاه الحوار الإيجابي والانخراط بين الأطراف المعنية. وينبغي أن تسترشد تلك الجهود بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقيم ميثاق الأمم المتحدة، ويجب علينا أن نطابق الأفعال بأقوالنا طوال الوقت.

إننا نتكلم عاما بعد عام عن الأزمة الإنسانية المروعة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، ولكن الأقوال لا تكفي. فلا يمكنها إصلاح انعدام الأحوال المعيشية الكريمة والمياه الجارية والكهرباء والمرافق الصحية المناسبة لملايين الفلسطينيين. في حين يمكن للأقوال أن تخبرنا كيف فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا هذه التحديات إلا أنها لا تستطيع حلها. ولا يمكنها إنقاذ الشعب الفلسطيني الذي يعاني

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

من عقود من الاحتلال والاعتقالات التعسفية والاستخدام المفرط للقوة. ولا يمكن للأقوال أن تعيد ترميم منازلهم المهدمة أو أن توقف انتشار المستوطنات غير القانونية على أراضيهم. فلا يمكن حل هذه المسائل إلا عندما نتخذ إجراءات لحلها، وبتقديم المساعدة الإنسانية، وإنهاء النزاع، والحفاظ على الكرامة الإنسانية لسكان المنطقة.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. أكثر من نصف الفلسطينيين البالغ عددهم ٥ ملايين في المنطقة يعتمدون على المساعدات. وثمانون في المائة من سكان غزة في حاجة ماسة إلى المساعدة ويصرخون مطالبين بالحصول على أبسط المرافق والخدمات. وبالمثل، اللاجئون الفلسطينيون المنتشرون في جميع أنحاء الشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى مساعدتنا. وبينما يسعدني أن أنوه باستئناف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم للاجئين الفلسطينيين المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، إلا أنني ألاحظ مرة أخرى أن التمويل لا يكفي للاستمرار بقية العام. الأونروا ممولة بالكامل تقريبا من التبرعات الطوعية، وقد فاق نمو الاحتياجات الدعم المالي. ونتيجة لذلك فإن الميزانية البرنامجية للأونروا، التي تدعم تقديم الخدمات الأساسية الضرورية، تعمل بعجز كبير. وكما قلت من قبل فإن العديد من الخدمات المقدمة للاجئين، بما فيها تعليم الفتيات وتوفير اللقاحات والمساعدات الإنسانية، معرضة للخطر. فلنتكاتف ونكفل وجود موارد مالية كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين.

أهم شيء يمكننا القيام به هو وضع حد لهذا النزاع من خلال تيسير حل الدولتين القائم على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وكما هو محدد في القرار ١٨١ (د-٢)، يظل حل الدولتين السبيل الوحيد لضمان قدرة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على تحقيق تطلعاتهم المشروعة والعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. يصادف اليوم مرور ٧٤ عاما على اتخاذ الجمعية ذلك القرار، الذي وفر الأساس القانوني لتشكيل دولة إسرائيل ودولة فلسطين للشعب الفلسطيني. بيد أننا لم نحقق حتى الآن إقامة دولة للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي. ومعالجة هذا الأمر تتطلب عملية سياسية متعددة الأطراف بهدف التوصل إلى حل عادل وسلمي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب أن نواصل الضغط من أجل العودة إلى مفاوضات بناءة بين الطرفين لحل المسائل المعقدة ذات الصلة. وسوف يتفاقم الغضب والمرارة ما دام الشعب الفلسطيني محروما من إقامة دولته، وما دامت المستوطنات غير القانونية تُبنى على أرض هي حقه العادل، وما دامت الأسر تُجبر على الفرار من العنف والظلم ضدها ولا تستطيع العودة إلى ديارها. فذلك يسهم في دورة العنف المستمرة منذ زمن طويل جدا.

لنوحد صفوفنا جميعا كمجتمع دولي ونكرر تأكيد التزامنا بحماية حقوق الشعب الفلسطيني. ولنمنحهم ما ظلوا يطالبون به عن حق منذ زمن طويل جدا – الكرامة وإقامة الدولة والاحترام. وبذلك سنحل هذا النزاع ونؤمن السلام في الشرق الأوسط.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيفيل ملفين غيرتزي، ممثل ناميبيا، بصفته نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض مشروع القرار A/76/L.14 وتقرير اللجنة (A/76/35).

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وجميع الوفود، على المشاركة النشطة في الجلسة الاستثنائية الأخيرة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/AC.183/PV.404). إن بيانات التأييد التي تلقيناها تحدثت ببلاغة عن التزام المجتمع الدولي بمؤازرة حقوق الشعب الفلسطيني، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ورفض أي إجراء أحادي الجانب، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، والذي من شأنه إعاقة حل الدولتين، بوصفه السبيل الوحيد لبناء مستقبل

يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وستواصل اللجنة الدعوة إلى تلك الحقوق وإلى توافق الآراء الدولي بشأنها، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني.

وبصفتي نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أعرض التقرير السنوي للجنة (A/76/35). يركز التقرير على تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها، وكذلك على التطورات المتعلقة بقضية فلسطين بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١.

يتألف التقرير من سبعة فصول. يتضمن الفصلان الأول والثاني مقدمة وعرضا عاما موجزا للتطورات السياسية الرئيسية التي حدثت، والتي هي بمثابة السياق لبرنامج عمل اللجنة وأنشطتها المتغيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجز الفصلان الثالث والرابع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال هذه السنة. يصف الفصل الخامس عمل اللجنة، فضلا عن الأنشطة التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين بالنيابة عنها حول أربعة جوانب رئيسية من ولايتها، وهي حشد الأوساط الدبلوماسية، وإذكاء الوعي، والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، وبناء القدرات. ويقدم الفصل السادس تقارير عن أنشطة البرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين. ويتضمن الفصل السابع والأخير استنتاجات اللجنة وتوصياتها المقدمة إلى الجمعية العامة والأطراف الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يلي.

أولا، تدعو اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف الضم الزاحف لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية والقابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفيه القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وتأسف اللجنة على استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة وغير المتناسبة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك أثناء الاحتجاجات في قطاع غزة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ والنزاع الذي دام ١١ يوما في أيار/مايو من هذا العام. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى الانتقال من إطار إنساني إلى إطار قائم على حقوق الإنسان في تناوله لمحنة الشعب الفلسطيني، وتطالب أيضا بإنهاء الحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ ١٤ عاما وإنهاء جميع إجراءات الإغلاق وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

تحث اللجنة الدول الأعضاء والمنظمة على دعوة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي. وإلحاقا بتقرير الأمين العام (A/ES-10/794) المقدم عملا بالقرار دإط-١٠/٢٠، تشدد اللجنة على ضرورة إنشاء آلية حماية دولية يمكنها أن تكفل بمصداقية سلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم.

وتعرب اللجنة عن انزعاجها الشديد إزاء استمرار أعمال الاستفزاز والتحريض، ولا سيما من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة. وتذّكر اللجنة إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين بأن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة وعدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية واستخدامهما تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني وقد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

وتأسف اللجنة لتأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دولة فلسطين وتؤكد أن هذه الانتخابات الديمقراطية هي عامل حاسم في الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث اللجنة القيادة الفلسطينية على الإعلان عن مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات، وتحث مجلس الأمن على التأكد من ضمان إسرائيل لإجراء انتخابات فلسطينية ديمقراطية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تؤيد اللجنة موقف الأمين العام الواضح بشأن قضية فلسطين فإنها تدعوه إلى مواصلة استخدام مساعيه الحميدة وقدراته في مجال الوساطة، بما في ذلك استخدامها مع جميع الأطراف ذات النفوذ، وذلك من أجل العمل بشكل عاجل على وقف التصعيد في الوضع الراهن المتقلب والتحرك نحو حل سلمي للنزاع. وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام القائمة منذ زمن طويل والتي أكدتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٤/١١ (٢٠١٩).

وتطلب اللجنة من الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره كتابةً إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن تتضمن تقاريره، عملا بالفقرة ٥ من القرار، إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامه. وعملا بالفقرة ١١ من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية لضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك استخدام الجزاءات على الدول والكيانات الخاصة التي تنتهك قرارات المجلس.

كما تحثّ اللجنة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على تنشيط عملية السلام المتوقفة من أجل استئناف مفاوضات هادفة تفضي إلى حل عادل وسلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وستواصل اللجنة حشد المجتمع الدولي بهدف وقف خطة الضم الإسرائيلية وستعمل على المساعدة في تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ومما يشجع اللجنة أيضا البيانات العديدة الداعمة للشرعية الدولية التي أدلى بها أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك ما صدر عن العالم العربي والمجتمع المدني الدولي.

إن أي تسوية شاملة للنزاع ستتطلب نهجا إقليميا مثل ما عرضته مبادرة السلام العربية. وتدعو اللجنة أيضا المنظماتِ الدولية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى الاضطلاع بدور ذي فعالية سياسية أكبر في التوسط لإنهاء النزاع.

وتهيب اللجنة بالجهات المانحة الدولية أن تفي بجميع تعهداتها دون تأخير من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية، وعمليات إعادة الإعمار، والتعافي الاقتصادي، التي هي ضرورية للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يواجهون تحديات إضافية وذات منظور جنساني يتعين التصدي لها من خلال إجراءات محددة الأهداف. وتشدد اللجنة على الضرورة الملحة لضمان تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لوكالة الأونروا من أجل كفالة مساعدتها الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وتشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني كشرط ضروري للتوصل إلى سلام دائم وقابل للاستمرار. ويجب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، دولة فلسطين، وليس كلاجئين عديمي الجنسية. إن اللجنة تناصر بقوة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وكذلك في الحصول على تعويض عادل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها دول أعضاء للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى إلغاء قراراتها هذه وتؤكد من جديد وجوب احترام الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس وتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية عن الحفاظ على طابع المدينة ووضعها القانونيين والديمغرافيين والتاريخيين كمدينة متعددة الثقافات والأديان.

وتشدد اللجنة كذلك على أن من مسؤولية الدول والكيانات الخاصة والشركات أن تمتنع عن المساهمة في انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان للفلسطينيين من خلال أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومات وبرلمانيون وجهات فاعلة في المجتمع المدني لفرض جزاءات على مثل هذا الدعم، بما في ذلك

الدعم الاقتصادي، للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفيما يشرع المجتمع الدولي في بذل جهود متجددة لاستئناف مفاوضات مجدية من أجل عملية سلام ذات مصداقية على أساس المعايير الدولية الطويلة الأمد لحل عادل، تلتزم اللجنة بمواصلة تواصلها مع الجهات المعنية الرئيسية التي لها تأثير على قضية فلسطين وبتقديم الدعم للمبادرات، بما فيها الصادرة عن المجموعة الرباعية، وذلك بهدف عقد مؤتمر سلام دولي يؤدي إلى حل الدولتين، كما أبرز ذلك بيان مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ٢٣ آذار/مارس.

وتعتزم اللجنة مواصلة العمل بشكل وثيق مع جهات فاعلة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك الأونروا، من أجل تنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتأكيد المسؤولية الدائمة للمنظمة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لها من جميع جوانبها وعلى نحو مُرضٍ ووفقا للقانون الدولي. وتود اللجنة أن تعرب عن خالص تقديرها لمنظمة التعاون الإسلامي وشركاء آخرين لإسهامهم بموارد خارجة عن الميزانية ومشاركتهم النشطة في مؤتمراتها وفعالياتها.

وتثني اللجنة على شعبة حقوق الفلسطينيين لمساهمتها في دعم ولايتها وتسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تبادل الخبرات القابلة للتكرار بهدف تحقيق تقرير المصير والاستقلال. وستواصل اللجنة تعزيز الشمولية والتوازن بين الجنسين في جميع أنشطتها، بما في ذلك برنامجها لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في دولة فلسطين.

وأود الآن أن أعرض مشروع القرار A/76/L.14، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي خضع للتشاور مع المجموعات الإقليمية وأيدته اللجنة بالإجماع. يدعو مشروع القرار في الفقرة ١٣ منه جميع الدول، وفقا لأحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى

"(أ) عدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات...؛ (ب) التمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ (ج) الامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك عدم تزويد إسرائيل بأي مساعدة يتوخى استخدامها تحديدا فيما يتعلق بمستوطنات في الأراضي المحتلة...؛ و (د) ضمان... المساءلة، بما يتفق مع القانون الدولي".

وتأمل اللجنة أن تحظى تلك الأحكام وغيرها مما ورد في النص بالتأييد الساحق من الجمعية العامة وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى موقفكم المبدئي بشأن قضية فلسطين. ونكرر أيضا الإعراب عن امتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعمها الثابت لقضيتنا العادلة، ونؤكد من جديد تقديرنا للسنغال على رئاستها القديرة للجنة خلال هذه السنوات الطويلة، وكذلك لنواب رئيس المكتب – أفغانستان وإندونيسيا وكوبا وناميبيا ونيكاراغوا – إلى جانب جميع أعضاء اللجنة ومراقبيها وشعبة حقوق الفلسطينيين، لدعمهم المبدئي وجهودهم من أجل العدالة والسلام.

واليوم نؤكد أيضا من جديد امتناننا للجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة التي تساعد الشعب الفلسطيني – وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام – بدعم سخي من الدول والمنظمات من جميع أنحاء العالم. ونكرر أيضا شكرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش وللمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على جهودهما للتشجيع على حل عادل وسلمي.

إن مسؤولية الأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين واضحة ولا تزال بالغة الأهمية لأن النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في أعقاب قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين التاريخية مستمرة الآن منذ ٧٤ عاما، مع حرمان أجيال من حقوقها الإنسانية الأساسية واضطرارها إلى تحمل بؤس المنفى كلاجئين وأكثر من نصف قرن من الاحتلال الاستعماري الأجنبي. وبطبيعة الحال فإن العواقب السياسية والأمنية والإنسانية المترتبة على الإخفاق في معالجة الأسباب الجذرية لذلك الظلم وفي تأمين حل عادل هي عواقب معروفة للجميع. فهي لم تؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل على منطقتنا بأسرها، وفي الواقع على العالم بأسره، حيث تقوضت سيادة القانون بشكل خطير من خلال انتهاكها المتعمد والمنهجي من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ما زال المجتمع الدولي لم يوقفها. وهذا يقوض أركان النظام الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ويشجع على ثقافة الإفلات من العقاب الخطيرة.

وقد أثرت عواقب هذا الظلم على الوجود الفلسطيني وحددته بطرق لا حصر لها على مر أجيال. إنه وجود يشوبه الانعدام الحاد والمؤلم لأمن الإنسان، والمصاعب، والتجريد من الممتلكات والخسارة – خسارة الحياة والعيش، خسارة الدار والوطن، خسارة الفرص والاحتمالات، وخسارة الأمل والأحلام. ومع ذلك لا تزال نفس هذه الأجيال تؤمن بحتمية العدالة وبحقوقها غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقها في العودة وتقرير المصير والمساواة – وهي حقوق من حقهم فرادى كبشر ومن حقهم مجتمعين كأمة. وعلى الرغم من الضيق واليأس، فإنهم يتمسكون بعدالة قضيتهم، ويرفضون التخلي عن تطلعاتهم الوطنية وحقهم في العيش بحرية في وطنهم، متحررين من العنف والتمييز والعوز والإهانات الموجعة التي عانوا منها تحت احتلال إسرائيل الاستعماري وسياساتها للفصل العنصري.

إن قصص القدرة الرائعة على الصمود بين شعبنا – الصغار والكبار، والأمهات والآباء، الأطفال والشيوخ واللاجئين والسجناء – تثبت أنه حتى في أحلك اللحظات يسود إيمانهم بأننا يوما ما سنعرف العدالة ونعيش في سلام. وقد شوهدت تلك القدرة على الصمود مرة أخرى في أيار/مايو هذا العام. فمع إمعان إسرائيل في حربها الاستعمارية وحرب العدوان والفصل العنصري ضد شعبنا في القدس وغزة وجميع أرجاء وطننا، ظل شعبنا مع ذلك صامدا وواصل مسيرة التقدم، مع إخوانه في المنفى والشتات، بكرامة واقتناع، مصرا على حقوقه ومكانه الشرعي في وطنه. وأود اليوم بالنيابة عنهم إيصال رسالة اعتزاز بالصمود، ولكنني هنا أيضا لأناشد الجمعية مرة أخرى أن تتمسك بالتزاماتها وتعهداتها وأن تتحرك، فرادى ومجتمعة، بمسؤولية واستعجال، لإنهاء هذا الظلم الفادح.

والآن نعلم جميعا أن غياب أفق سياسي ذي مصداقية وعدم إنفاذ تدابير المساءلة عن انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب لم يؤد إلا إلى تمكينها من الإفلات من العقاب وإطالة أمد الصراع. تعتقد إسرائيل أن بإمكانها انتهاك القانون وتجاهل قرارات الأمم المتحدة دون تكلفة أو عواقب. وهذا بدوره قد مكّنها من ترسيخ احتلالها غير القانوني لأرضنا وشجعها حتى على ذلك وعلى الإمعان في مخططاتها المستمرة منذ عقود لكي تشرد الشعب الفلسطيني وتحل محله، الأمر الذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وكل قواعد اللياقة الإنسانية. وقد تجلى هذا الواقع المروع بشكل كامل في العام الماضي. فبينما يتكلم البعض بضجة عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلا أن الحقيقة هي أنه تحت غطاء العبارات الجوفاء عن تحسين

الوضع تصّعد إسرائيل في الحقيقة انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني. إن أهالينا المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، يُقتلون ويُجرحون. وفي بعض الحالات تتم إبادة أسر بأكملها، كما رأينا في العدوان الغاشم على قطاع غزة في أيار/مايو، الذي دمرت خلاله الغارات الجوية الإسرائيلية أيضا آلاف المنازل وأحياء بأكملها. يشن الجنود الإسرائيليون يوميا غارات عنيفة على المدن والقرى الفلسطينية وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، يخطفون الأطفال من منازلهم ويعتقلون ويحتجزون ويسجنون الآلاف، الذين يعانون من انتهاكات لا تُوصف. ميليشيات المستوطنين والمتطرفون الذين يعملون كمرتزقة نيابة عن الاحتلال يرهبون شعبنا.

بناء المستوطنات الاستعمارية مستمر، مع زرع ٦٠ ألف مستوطن إسرائيلي آخر في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال خمس سنوات فقط منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا يزال جدار الفصل العنصري يقّسم أرضنا ويحاصر شعبنا في جيوب وأحياء مسورة. ويجري الاستيلاء على منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وهدمها، إذ يتم طرد الأسر وتهجيرها قسرا. وكان حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس هما الأكثر استهدافا، حيث يواجه أكثر من ١٥٥٠ شخصا خطر فقدان منازلهم بينما تمعن إسرائيل في محاولاتها لتغيير ديموغرافية القدس وطابعها ووضعها وتاريخها وهويتها بشكل غير قانوني. ولا تزال الاعتداءات مستمرة على المسجد الأقصى/الحرم الشريف، وهي اعتداءات تنتهك الوضع الراهن التاريخي والقانوني، فتدوس بذلك على سلطة الأوقاف الإسلامية ووصاية الأردن على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤجج الاستفزازات وأعمال التحريض والعنف المتواصلة من قبل المتطرفين اليهود مما يشكل خطر إشعال حرب دينية.

إن العقاب الجماعي الجسيم لشعبنا مستمر من خلال فرض إسرائيل مئات نقاط التفتيش العسكرية في أرضنا، ونظام تمييزي للتصاريح، ومن خلال ما هو أكثر وحشية من كل ذلك وهو الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ١٥ عاما، والذي يسجن أكثر من مليوني شخص في ظروف من الحرمان القاسي. استغلال مواردنا الطبيعية مستمر، مما يُضعف قدرة شعبنا على التنمية والازدهار على نحو مستدام. علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل إنكارها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة حقهم في العودة، وصعدت من محاولاتها العدائية لتقويض الأونروا وإلحاق الأذى بلاجئينا وحرمانهم حتى من الحد الأدنى من الدعم الإنساني. سياساتها التمييزية والعنصرية ضد شعبنا، أينما كانوا على أي من جانبي الخط الأخضر، استنادا فقط إلى وجودهم وهويتهم كفلسطينيين، دفعت منظمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية ودولية بارزة إلى إعلان أن إسرائيل ترتكب جريمة الفصل العنصري. إنها أزمة مستمرة في مجالات الحماية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، ولا تزال تهدد السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الحالة المؤسفة والعمل بشكل جماعي ومسؤول لحماية حياة البشر، ودعم سيادة القانون والحقوق العالمية، وإحراز تقدم عاجل وحقيقي نحو تحقيق الحل العادل والدائم والشامل والسلمي الذي طالما سعت إليه الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي. وينبغي أن نذكر أولئك الذين يقولون إن العالم قد أنهكته قضيتنا أنه ما من أحد أكثر إرهاقا من شعبنا، الذي يعيش هذا الواقع المرير. وإلى أولئك الذين يقولون إن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب للتعامل مع القضية الفلسطينية – وإنه ليس الوقت المناسب لصنع السلام – نسأل كيف لا يكون الوقت مناسبا لصنع السلام. إن حقوق شعبنا وحرياته ووجوده ذاته على المحك، وكذلك آفاق مستقبل سلمي وآمن في منطقتنا.

وإذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد للسلام، يجب أن نسأل ما هي أكبر عقبة أمام التوصل إلى حل عادل. هل هي الجهود السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية، أم أنها اعتداءات إسرائيل المستمرة على الشعب الفلسطيني؟ هل هو السعي وراء المساءلة، أم هو ترسيخ احتلال غير مشروع؟ هل هو احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، أم أنها الانتهاكات والازدراء لها؟ هل هو وجود منظمات المجتمع المدني

لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، أو تجريمها الذي يهدف بشكل صارخ إلى إسكات مناصرتها وعملها المشروع من أجل المساءلة والعدالة؟

الإجابات معروفة جيدا. ولا يمكن أن يُسمح لإسرائيل بالاستمرار في قلب المنطق رأسا على عقب، والتشويه وتشتيت الانتباه بذرائع واهية وخطاب أجوف بشأن الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بالدفاع عن النفس، والاتهامات الكاذبة والتشهيرية بالإرهاب ومعاداة السامية، بينما تقوم هي بالعدوان وتدمر كل آفاق السلام، وترفض القانون الدولي والمفاوضات والاتفاقات السابقة، بل وتهين المجتمع الدولي، وحتى هذه الجمعية، لمحاولاتها التمسك بالقانون والسعي من أجل السلام. إن أسس ومعايير الحل العادل – وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وعلى أساس حل الدولتين وحدود ما قبل عام ١٩٦٧ – معروفة منذ زمن طويل. ولا يزال التوافق الدولي في هذا الصدد قويا، كما يتجلى بوضوح في المواقف التي أكدتها الأغلبية الساحقة من الدول، بما في ذلك دعما لقرارات الجمعية بشأن القضية الفلسطينية. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية للقيام بما هو مطلوب لتحقيق ذلك الحل العادل فعليا.

وأن يستمر العمل كالمعتاد ليس خيارا. ومجرد إدارة الصراع أو تقليصه أمر غير مقبول ومسيء ويرقى إلى الإهمال عندما تكون حياة الكثيرين على المحك. والمطلوب هو العمل المتضافر، بما في ذلك اتخاذ التدابير المضادة القانونية للضغط من أجل وضع حد لانتهاكات إسرائيل، إلى جانب الجهود الجماعية لإنقاذ وإحياء آفاق السلام. نحتاج إلى عملية سياسية صادقة تحت رعاية دولية هدفها إنهاء أطول احتلال حربي في التاريخ الحديث، والتمكين من تحرير الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه وإرساء السلام والأمن الفلسطينيين – الإسرائيليين. ولمجلس الأمن، مع المجموعة الرباعية المكلفة من قبله والجمعية العامة، دور هام وقيادي.

وللدول أيضا مسؤوليات واضحة. ونحث الدول كافة على التمسك بمواقفها المبدئية بشأن قضية فلسطين مع بذل جهود ملموسة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي. وفي ضوء استمرار إسرائيل في عدم الامتثال، يجب أن تقابل انتهاكاتها المستمرة بالمساءلة والعواقب، بما في ذلك الجزاءات والإجراءات القانونية، وبمشاركة المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. لقد آن الأوان للكف عن استرضاء إسرائيل ومكافأتها على تجاوزاتها. والمساءلة هي المفتاح لردع المزيد من الجرائم، وتجنب معاناة المزيد من الأبرياء، وتهيئة الظروف التي نحتاجها لكي تنقلنا من مجرد الحديث عن السلام الفلسطيني – الإسرائيلي إلى جعله واقعا.

ولذلك، نناشد جميع الدول مرة أخرى التأكد من عدم تورطها في أعمال إسرائيل غير القانونية، وعدم الاعتراف بشرعية الوضع غير القانوني الذي فرضته إسرائيل على فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم تقديم أي معونة أو مساعدة من أجل استمرار هذا الوضع غير القانوني. وكما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يجب على جميع الدول أن تميز بين أراضي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وليس لها أي حقوق سيادية على الإطلاق في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بغض النظر عن أي إعلانات أحادية وما يسمى بالقانون الأساسي أو قانون الدولة القومية وما إلى ذلك.

لقد حان الوقت لكي نعمل معا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وجميع مقررات الأمم المتحدة وأحكامها الأخرى ذات الصلة، بما فيها قرارات محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسية للمجتمع الدولي، التي يجب احترام سلطتها. حان الوقت لكي نستخدم الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي، لا أن نحجم عن صنع السلام بسبب حجم التحديات الجسيمة، والارتقاء إلى مستوى الحدث لأن الكثير على المحك. وكما أكد المقرر الخاص مايكل لينك،

”لم تؤد الأساليب المتبعة في الماضي إلا إلى تكرار الوصول إلى طريق دبلوماسي مسدود، مع تمكن أنماط

انتهاكات حقوق الإنسان والاحتلال اللامتناهي من الاستمرار دون عوائق بدرجة كبيرة ... ولا يمكننا الاستمرار في تحمل ما لا يطاق: وهو فرض واقع استعماري في فلسطين في القرن الحادي والعشرين.“

ويظل الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية ثابتين في سعيهما من أجل تحقيق العدالة والسلام. والمسار الذي اخترناه مسار سلمي، وما زلنا ملتزمين بالسبل الدبلوماسية والسياسية والقانونية وغير العنيفة لإعمال حقوقنا. وكما التزمنا منذ زمن بعيد، ما زلنا أيضا مستعدين للمفاوضات، ولكن هذا لا يستبعد الجهود الأخرى ولا يمكن فصله عن احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهي ضمانات الحل العادل. ونحن نحاول، في ظل أكبر التحديات، أن نساعد أنفسنا وأن نتحد وأن نعمل من أجل السلام. ولكننا نحتاج أيضا إلى أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية. ونناشد المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة للحيلولة دون مرور عام آخر على حساب المزيد من معاناة الفلسطينيين، والمزيد من العنف وعدم الاستقرار، وضياع جيل آخر.

لقد حان الوقت لكي يترجم الأعضاء بياناتهم ومواقفهم المبدئية إلى عمل جاد ومسؤول وأخلاقي دون إبطاء من أجل تعزيز فرص حل عادل يفي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ويمكنه من العيش كشعب حر في دولته فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيرانها في سلام وأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد على ما قاله الرئيس محمود عباس في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني،

”إن شعبنا لا يطلب أكثر مما منحه القانون الدولي للشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، لكنه لن يقبل بأقل من ذلك. إن مصير شعبنا وقدره أن يعيش بحرية وكرامة على أرض فلسطين، ولا توجد قوة على وجه الأرض يمكن أن تمنعه من تحقيق ذلك الهدف“.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في وقت سابق من هذا الأسبوع، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404) – وهذه مناسبة ما فتئت تذكرنا بالمعاناة والصعاب المروعة التي يواجهها إخواننا وأخواتنا الفلسطينيون. ومن المحزن أنهم ما زالوا لأجيال يعيشون تحت الاحتلال الوحشي وضمن حصار قمعي، مع حرمانهم من حقوقهم الأساسية في الوقت الذي تُوسع المستوطنات غير القانونية.

إن قمع إسرائيل الممنهج للفلسطينيين وسياساتها التمييزية ترقى إلى جريمة الفصل العنصري، ومستوطناتها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتحث ماليزيا جميع الدول الأعضاء التي تؤمن بسيادة القانون وحقوق الإنسان على ألا تحجم عن إدانة أعمال إسرائيل غير القانونية واللاإنسانية. وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته عن ضمان العدالة والمساءلة عن جرائم إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. كما أن الإفلات من العقاب في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن ينتهي. ونناشد كذلك جميع الدول الأعضاء ألا تتخذ نُهجا انتقائية وتمييزية في حماية مناصري حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين.

وتبقى ماليزيا على موقفها الثابت من أن الحل السياسي التفاوضي، القائم على أساس المعايير المتوافق عليها دوليا والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام الدائم. وفي هذا الصدد، فقد بات من الملح أكثر من أي وقت مضى استئناف محادثات السلام بين الأطراف المعنية وتهيئة الظروف المؤاتية لذلك. ويجب ألا نعول على الوضع الراهن، فليس هناك من ضمان بأننا لن نشهد حمام دم آخر. وما فتئت ماليزيا تدعو إلى منح وضع العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة أنشئت على مبادئ ضمان وجود وممارسة حقوق الإنسان والعدالة والسلام واحترام القانون الدولي للجميع. وينبغي أن ينسحب ذلك أيضا على دولة فلسطين وشعبها.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة أيضا بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الشهر

الماضي، تعهدنا بتقديم تبرع طويل الأجل بقيمة مليون دولار للأونروا دعما لتمويلها المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وندعو الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في تقديم المساعدة المالية للوكالة إلى أن تفعل ذلك حتى تتمكن من مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الحرجة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام ماليزيا تجاه الشعب الفلسطيني ودعمها له في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد العموش (الأردن): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والامتنان على جهودكم الصادقة التي تبذلونها لإنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. كما يسرني أن أجدد دعمنا لرئيس وأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى جهودهم الحثيثة في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتلبية تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. إن عمل اللجنة مهم جدا في إبقاء القضية الفلسطينية فاعلة على الساحة الدولية وتسليط الضوء على ما يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق من أوضاع تتنافى مع قيم العدالة والكرامة وأبسط حقوق الإنسان.

إن التحرك بشكل فاعل لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يعد أمرا ضروريا، لأن البديل هو استمرار الصراع الذي تعمقه الانتهاكات المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني والخطوات غير الشرعية التي تقوض كل فرص السلام. وفي الوقت الذي يجب أن نكثف الجهود لإيجاد الأفق السياسي اللازم لتحقيق السلام العادل، يجب العمل على إيجاد أفق اقتصادي يسهم كذلك في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ولا بد من توفير الدعم الاقتصادي اللازم للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإزالة جميع المعوقات أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، بما فيها تلك التي يفرضها بروتوكول باريس، وبما يفتح الباب أمام فرص الاستثمار والتجارة. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن الأفق الاقتصادي لا يمكن أن يكون بديلا عن الأفق السياسي المطلوب لتحقيق حل الدولتين، بل عاملا مساعدا في تحقيقه.

إن الحفاظ على التهدئة يتطلب الوقف التام للإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي فجرت التوتر في أيار/مايو من هذا العام، وإحراز تقدم في جهود إحياء العملية السلمية. إن الصمت ليس خيارا. ولا بد من خطوات عملية مؤثرة تنقذ ما تبقى من فرص السلام وآماله. إذ أن بديل الموقف الواضح إلى جانب الشرعية الدولية والحق الفلسطيني في الحرية والدولة، وحق شعوب المنطقة في العيش في أمن واستقرار، هو تجذر اليأس وتفجر الصراع، وهذا سيشكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

لقد شدد جلالة الملك عبد الله الثاني، بصفته صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، على أن القدس الشريف ومقدساته كانت، وستبقى، محور الاهتمام والرعاية. وسيواصل الأردن، بالتنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين، حمل هذه المسؤولية والعمل على تثبيت صمود المقدسيين، والتصدي لأي محاولة لفرض واقع جديد أو تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة المقدسة، وخصوصا في المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف.

ترأس الأردن والسويد في الشهر الماضي مؤتمرا دوليا على المستوى الوزاري لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وجاء عقد هذا المؤتمر رسالة مهمة بأن المجتمع الدولي لا يزال يعمل من أجل إسناد الوكالة حتى تستطيع الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الحق في الحياة الكريمة والتعليم والرعاية الصحية. كما شكل المؤتمر فرصة لضمان توفير دعم مالي متعدد السنوات للوكالة والتأكيد على أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن اللاجئين. وستستمر المملكة

بالعمل مع جميع الشركاء والأصدقاء من أجل ضمان توفير الدعم اللازم للوكالة التي تعاني من عجز مالي متكرر، وتوفير جميع سبل دعم واستدامة عمل الأونروا، وفق تكليفها الأممي إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل يعالج جميع قضايا الوضع النهائي ويحفظ حقوق الفلسطينيين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣)، وبما يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

سيظل الأردن سندا للشعب الفلسطيني الشقيق، وستستمر المملكة في جهودها التي لا تنقطع لمساعدته في تحقيق جميع حقوقه المشروعة، وخصوصا حقه في الحرية والدولة على ترابهم الوطني وعلى أساس حل الدولتين.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كان إيلي كاي شابا نابضا بالحياة يبلغ من العمر ٢٦ عاما نشأ في جنوب أفريقيا وكان يحلم بالهجرة إلى إسرائيل، وطن الشعب اليهودي. بعد الانتقال إلى إسرائيل، قضى وقتا يعمل في كيبوتز. وكان مهما لإيلي أن يعمل في زراعة الأرض وأن يشعر بقدسيتها. إيلي كان يحب إسرائيل، ولكن كانت له علاقة خاصة بأورشليم. وأصبح دليلا للسياح عند الحائط الغربي وكرس نفسه لمشاركة الآخرين علاقته التي لا تنفصم مع المدينة المقدسة. وكان إيلي يتقبل الجميع ودائما ما كان يستقبل الناس بابتسامة دافئة، بغض عمن هم. كان يخطط لخطوبته الوشيكة مع صديقته جين، التي كانت تستعد لتكوين أسرة وقضاء بقية حياتها معه، لأن إيلي كان أكثر الأشخاص الذين قابلتهم لطفا ورعاية ومراعاة على الإطلاق. ومن المفجع أنه في يوم الأحد الماضي، أطلق إرهابي فلسطيني النار على حشد في القدس، فقتل إيلي بوحشية وأصاب أربعة آخرين بجروح. جريمة إيلي الوحيدة هي كونه يهوديا في المدينة المقدسة – المدينة التي كانت في قلب كل يهودي لثلاثة آلاف عام .

وفي حين دمر هذا العمل الإرهابي المروع الأسر والأرواح، لم تكلف السلطة الفلسطينية ولا الرئيس عباس نفسيهما حتى عناء إدانته. لماذا؟ لأنهم ببساطة ليسوا مهتمين بالمصالحة. وكل ما تهتم به القيادة الفلسطينية هو تعزيز العنف والتحريض، بينما تحاول محو الصلة بين القدس والشعب اليهودي. إن نشر ثقافة الكراهية والتحريض ضد إسرائيل أهم بالنسبة للقادة الفلسطينيين من تحسين نوعية حياة مواطنيهم. الدم اليهودي لم يجف بعد، ومع ذلك فإن الفلسطينيين لديهم الجرأة لاستهداف إسرائيل وحدها بالعنف في القدس. اليوم، ستصوت الجمعية العامة اليوم على ثلاثة مشاريع قرارات لها هدف واحد وهدف واحد فقط، هو شيطنة إسرائيل. هذه الحزمة السنوية من القرارات المشوهة المناهضة لإسرائيل هي جزء من حملة أوسع لمهاجمة إسرائيل والترويج لرواية الفلسطينيين الكاذبة. وبينما يعيش العالم في خضم جائحة، والجوع العالمي يؤثر على البلايين، وتغير المناخ يهدد البشرية، تظل أجندة الفلسطينيين المدمرة الأحادية الجانب على رأس أولويات هذه الهيئة.

وعاما بعد عام، تتعهد الدول الأعضاء بدعمها لهذه الدعاية، وتهدر وقتا وجهدا وموارد ثمينة بدلا من التركيز على أكثر التحديات إلحاحا في العالم. هل خطر ببال أحد هنا أن دعم هذه الأكاذيب يجعل احتمال السلام أقل فأقل؟ وكل عام تعتمد هذه الهيئة ما بين ١٠ و ٢٠ قرارا تختص بها إسرائيل وتدينها على وجه التحديد. هل يعرف أحد عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة تدين إيران أو سوريا؟ بالكاد واحد لكل منهما. وهنا في هذه القاعة، تتعرض إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة النابضة بالحياة في الشرق الأوسط، لهجمات لا نهاية لها، في حين أن النظام الإيراني، الذي يقتل الآلاف من مواطنيه ويرعى الإرهاب في جميع أنحاء العالم، لا يكاد يرد ذكره. وبينما تستخدم سوريا الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها وحولت الملايين منهم إلى لاجئين بلا منازل، فإن إسرائيل، منارة حقوق الإنسان، هي المحور الرئيسي لهذه المؤسسة. يا له من عار. وفي الوقت نفسه، لا ترى بعض الدول الأعضاء أي ضرر في تأييد هذه القرارات المشوهة، على الرغم من تحيزها.

ولذلك، أود أن أقول للجميع هنا إنهم، بالتصويت لصالح مشاريع القرارات هذه، يسهمون إسهاما مباشرا في إطالة أمد هذا الصراع. ومن خلال دعم رواية الأكاذيب هذه، تشجع الدول الأعضاء الفلسطينيين

على مواصلة مقاطعة أي مفاوضات ورفض أي تنازلات. وإذا كان المجتمع الدولي يدعم دون قيد أو شرط كل مطالبهم الفاحشة والراديكالية، لماذا حتى عناء المجيء إلى طاولة المفاوضات؟ إن انفصال هذه القرارات عن الواقع وافتقارها الأساسي إلى فهم هذا الصراع لا يعرف حدودا حقا. ومن خلال التصويت لصالح مشاريع القرارات الخادعة هذه، يتم تجاهل التقدم التحويلي الذي يجري إحرازه في جميع أنحاء الشرق الأوسط تماما كما لو أنه لم يحدث قط.

ولست متأكدا مما إذا كانت الجمعية العامة قد سمعت، ولكن قبل أكثر من عام، أن إسرائيل وقعت اتفاقات سلام مع ثلاثة بلدان عربية – الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. وبدون أي قرارات أو إدانات، والأهم من ذلك، بدون أي تدخل من الأمم المتحدة، أوجدت اتفاقات أبراهام سلاما حقيقيا بين الشعوب، بينما عمقت روابطنا مع الشركاء الجدد والقدامى. وبينما تختار القيادة الفلسطينية الكراهية والعنف، يختار قادة شركاء إسرائيل الجدد تثقيف مواطنيهم بشأن التسامح الديني والتعايش. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ومنذ توقيع الاتفاقات، أصبحت المنطقة مركزا للابتكار والوحدة. فمن صفقات المياه والطاقة الأخيرة، إلى التعاون في مشاريع التكنولوجيا الخضراء وحتى التدريبات العسكرية المشتركة، تعد اتفاقات أبراهام نموذجا لما يمكن تحقيقه عندما ندعم التعايش والتسامح الديني ونفضل طريق السلام والازدهار.

لقد أثبتت إسرائيل مرة تلو الأخرى أنه عندما يكون هناك شريك لديه الإرادة، فإن أيدينا تكون ممدودة دائما للسلام. ولكن بدلا من اغتنام الفرصة، عارض الفلسطينيون اتفاقات أبراهام، وشيطنوا ذلك التقدم أيضا. وبينما تركز مشاريع قرارات اليوم على السلام في منطقتنا، فإنها لا تتضمن إدانة واحدة للقيادة الفلسطينية على هذا الرفض الصارخ للسلام. كيف يمكن أن يتأتى ذلك؟

أحد أكثر المطالب عبثية في هذه القرارات هو الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في القدس، بينما هي في جوهرها تفعل العكس تماما. وبالإشارة إلى جبل الهيكل، أقدس موقع لليهودية، باسمه الإسلامي فقط، فإن مشروع القرار A/76/L.16 في حد ذاته يغير الوضع القائم. إن النفاق أمر مشين حقا. وكون أن مشروع قرار بشأن القدس لا يشير إلى جذورها اليهودية القديمة ليس خطأ عن جهل بل هي محاولة لتشويه التاريخ وإعادة كتابته. في كل مراسم عرس يهودية، يقف العروسان المتزوجان حديثا تحت مظلة الزفاف ويتعهدان بعدم نسيان العلاقة اليهودية العميقة بالقدس. في العبرية، نقول، إن نسيتك يا أورشليم، لتُشل يدي اليمنى. إذن، لأكون واضحا. لا الهجمات الإرهابية على اليهود في أماكننا المقدسة ولا قرارات الأمم المتحدة المنحازة المنفصلة تماما عن الواقع ستمحو أبدا الرابطة الأبدية بين الشعب اليهودي وعاصمتنا القدس.

وبينما لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة، وليس القرارات التي تأتي بنتائج عكسية، تستمر الجمعية العامة في نهجها الفاشل. ربما حان الوقت لرسم مسار مختلف. لقد حان الوقت لكي تتوقف الأمم المتحدة عن مد يد العون للرفض الفلسطيني، وإعطاء الإرهاب الفلسطيني تصريحا مجانيا ومحو الرابطة الأبدية بين القدس والشعب اليهودي. لن نسمح بذلك أبدا. لقد آن الأوان لتوجه جديد. اليوم، يصوت الأعضاء على ثلاثة مشاريع قرارات مخزية. وإذا كانت الجمعية تريد حقا أن تكفل مستقبلا تعيش فيه المنطقة برمتها في سلام ورخاء، فإن دورة تعزيز السرديات الكاذبة والدعاية المدمرة يجب أن تنتهي الآن.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين"، ومشروع القرار A/76/L.14، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، المطروح تحت هذا البند.

تعد قضية فلسطين من أوائل القضايا التي أدرجت في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث قامت المنظمة، منذ نشأتها، باتخاذ العديد من القرارات التي أصبحت تؤسس للشرعية الدولية للقضية الفلسطينية. إلا أن واقع الحال يشير إلى غياب الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لإنفاذ تلك القرارات على الرغم مما تتضمنه من أسس واضحة

كفيلة بحل القضية الفلسطينية وإنهاء المعاناة التي توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل.

وبالرغم من ذلك، فقد تسارعت وتيرة التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ جلسة الجمعية العامة خلال العام الماضي لمناقشة ذات البند (انظر A/75/PV.34)، حيث شهد أيار/مايو الماضي تصعيدا في قطاع غزة بين الجانبين على خلفية الانتهاكات في مدينة القدس الشرقية. وقد قامت مصر في حينه بواجبها ودورها الطبيعي، وبذلت جهودا مكثفة مع الأطراف المعنية للتوصل لوقف إطلاق النار واستعادة الهدوء. ولا يفوتني الإشارة أيضا إلى قلقنا العميق إزاء تصاعد التوتر في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، والاعتقالات وعنف المستوطنين ضد المدنيين العزل من الفلسطينيين، وعملية التهويد الجارية للقدس الشرقية، والسعي لطرد العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. كما يزيد عبء تلك التطورات في ظل التداعيات التي تفرضها جائحة كورونا على الشعب الفلسطيني الشقيق في الأراضي المحتلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوفره (سلوفينيا).

يقتضي الواجب منا أن نقر جميعا أنه لا سبيل لحل القضية الفلسطينية سوى بالاحتكام للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية. وأي محاولة بعد كل هذه العقود لإدارة الصراع لن تجدي في تحقيق السلام، بل يمكن القول إنه في ظل التطورات التي تشهدها الأراضي المحتلة، فإن الوضع سيكون مرشحا وقابلا للانفجار مجددا في أي لحظة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية وضع أفق سياسي لإحياء مفاوضات السلام بين الجانبين على أساس قرارات الشرعية الدولية المتفق عليها، من خلال عقد الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية الدولية المعنية بالشرق الأوسط تمهيدا لاستئناف المفاوضات، بجانب الجهود الجارية لبناء الثقة بين الجانبين وتحسين الأوضاع على الأرض، ووقف كافة الإجراءات الأحادية، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من القيام بولايتها بصورة كاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وتجدد مصر التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سيكون عبر حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة علي (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة الهامة بشأن قضية فلسطين. ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال (A/76/299) ويلاحظ أن هذه التقارير تعكس الحقائق المفجعة للحياة اليومية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال. إن معاناة المدنيين في تلك الأراضي هائلة وغير إنسانية ولا تغتفر.

ولا تزال قضية فلسطين أطول قضية معلقة في جدول أعمالنا. وخلال العقود السبعة الماضية، عقدت اجتماعات عديدة في هذه القاعة واتخذت قرارات لا حصر لها لضمان احترام الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني. وكانت أصوات الغالبية العظمى من المجتمع الدولي حازمة وواضحة فيما يتعلق بهذه القضية. ومع ذلك، وبينما نجتمع هنا اليوم، لم يتغير شيء، ويمكن للمرء في الواقع أن يجادل بأن الأمور أسوأ. ولا يزال الاحتلال مستمرا. وقد شهدنا تسارعا في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وتهديدات الضم، وشهدنا استخداما مفرطا ومتصاعدا للقوة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وباختصار، فإن حالة حقوق الإنسان تتدهور يوما بعد يوم. وهذا الاحتلال المستمر والعدوان المتواصل له عواقب عميقة وبعيدة المدى. لقد فقد الشعب الفلسطيني إمكانية الوصول إلى فرص العمل والموارد الطبيعية والحماية القانونية الأساسية والاحتياجات والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم. ولم تؤد جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة إلا إلى تفاقم ظروفهم المعيشية وجعلهم أكثر عرضة للخطر.

وخلال المناقشة العامة، أكد الرئيس صليح من جديد موقف ملديف الحازم بشأن القضية الفلسطينية (انظر A/76/PV.3). وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأن أفضل حل هو قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام. ومع ذلك، يجب أن تكون رؤيتنا واضحة. فمن المؤسف والجلي على السواء أن نرى أن هذا الحل، الذي توافقت عليه جميع أطراف الصراع في الماضي، يبدو بعيدا أكثر فأكثر عن أن يصبح حقيقة واقعة.

عندما توافقنا على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، قطعنا وعدا بعدم ترك أي بلد خلف الركب. لذلك عندما نتحدث عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب ألا نتجاهل محنة الشعب الفلسطيني وتطلعاته الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إسرائيل تقييد حرية التعبير والتجمع السلمي في جميع أنحاء الأرض المحتلة، واعتقال الفلسطينيين وملاحقتهم قضائيا لممارستهم حقهم الأساسي في التعبير عن معتقداتهم السياسية. وغالبا ما يتم تجاهل هذه الحقيقة. لقد شهدنا انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي من قبل إسرائيل، تعود إلى عقود مضت، دون مساءلة. إن الإفلات من العقاب الذي تعمل في ظله القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل تهديدا خطيرا للنظام الدولي القائم على القواعد، ويسيء بشدة إلى إحساسنا بالعدالة واللياقة.

وتؤيد ملديف التوصل إلى حل سلمي للحالة في فلسطين. وما زلنا نقف متضامنين مع الشعب الفلسطيني وندعو إلى إقامة دولته الكاملة وحقه في تقرير المصير. وتكرر ملديف دعوتها للتوصل إلى حل الدولتين باتفاق دولي، على أن تكون دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في سلام وازدهار. ويجب أن نجدد التزامنا بإلحاح متجدد بتحقيق حل قائم على وجود دولتين يعترف بكامل حقوق الشعب الفلسطيني وحريته وعدله ومساواته.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للإدلاء ببيان الهند بشأن بندي جدول الأعمال "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط".

بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يحتفل به في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/AC.183/PV.404)، أعرب رئيس وزراء الهند عن أطيب تمنياته لشعب فلسطين في سعيه لتحقيق إقامة الدولة والسلام والازدهار. وأكد في رسالته مجددا علاقتنا بالشعب الفلسطيني، التي تقوم على روابط تاريخية عميقة الجذور بين الشعبين. إن دعم الهند للحل السلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ثابت ومعروف جيدا. ونأمل أن تستانف في وقت مبكر المفاوضات المباشرة بشأن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وللمجتمع الدولي، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على وجه الخصوص، دور هام في إحياء تلك المفاوضات.

غير أن التطورات الأخيرة على أرض الواقع يمكن أن تشكل تحديات أمام استئناف عملية السلام. إن استمرار أعمال العنف ضد المدنيين في كل من إسرائيل وفلسطين، فضلا عن أعمال التدمير، يبعث على القلق العميق. ونحن ندين تلك الأعمال الانفرادية، التي تغير الوضع الراهن على أرض الواقع دون مبرر، وتقوض قابلية حل الدولتين للبقاء، ويجب تجنبها لمصلحة السلام والاستقرار. ويساورنا القلق أيضا إزاء حوادث العنف والاستفزاز والتحريض في القدس. ونظرا لارتباط الهند التاريخي بالقدس، فإن المدينة وأماكنها المقدسة لها مكانة خاصة في قلوب ملايين الهنود الذين يزورونها كل عام. ويجب احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس. ونحث جميع الأطراف على العمل بشكل تعاوني لنزع فتيل التوترات ووقف كل الاستفزاز والتحريض والعنف في المدينة.

وترحب الهند بالتعاون الجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبلدان المنطقة. من جانبنا، وبوصفنا شريكا إنمائيا ملتزما لفلسطين، تواصل الهند تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية لشعب فلسطين، سواء على الصعيد الثنائي أو عن طريق السلطة الفلسطينية، أو من خلال المساهمات المقدمة إلى الأمم المتحدة. وحتى خلال الجائحة، استمر التقدم في عملنا لتنفيذ مشاريع التنمية في فلسطين، بما في ذلك مجمع التكنولوجيا الهندي – الفلسطيني، والمركز الهندي – الفلسطيني لتمكين المرأة، وبناء المدارس.

ونقدر أيضا عمل الأمم المتحدة ووكالاتها في كفالة إيصال المعونة الحيوية إلى الفلسطينيين. وندعو إلى نقل المعونة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وإلى استخدامها على النحو المناسب. ولا تزال الهند تدعم دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في التنمية البشرية وتقديم الخدمات الإنسانية. وقد صرفت الهند بالكامل تبرعها الذي تعهدت به للأونروا لعام ٢٠٢١. وشارك وزير الدولة للشؤون الخارجية، السيد ف. موراليدهاران، في المؤتمر الوزاري الأخير للأونروا في بروكسل، وجدد التزام الهند بمواصلة مساهماتها للوكالة من خلال تبرع بقيمة ٥ ملايين دولار لعام ٢٠٢٢.

وأكرر التأكيد على الحاجة الملحة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين بغية توفير منبر مستدام لحل جميع قضايا الوضع النهائي من أجل إقامة دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء، داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. والهند مستعدة لدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة.

السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة العامة لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وهما مسألتان لهما أهمية حيوية لبلدي وللمجتمع الدولي. ونود أن نشكر الأمين العام على إحالته التقارير الواردة في الوثائق A/76/194 و A/76/299 و A/76/309، التي أحطنا علما بمحتوياتها على النحو الواجب. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للعمل القيم الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في جهودها الرامية إلى تحقيق جملة أمور منها التوصل إلى حل عادل وسلمي وشامل ودائم لقضية فلسطين، وهي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي. ونؤيد الاستنتاجات والتوصيات المتضمنة في التقرير الوارد في الوثيقة A/76/35.

ولأكثر من ٧٠ عاما، قاوم الشعب الفلسطيني البطل بشجاعة كبيرة وكرامة الاعتداءات الممنهجة التي ترتكبها ضده السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تواصل اليوم، في القرن الحادي والعشرين، إدامة نظام الهيمنة العرقية القاسي واللاإنساني الذي يشكل فصلا عنصريا حقيقيا. ونشير إلى الهجمات المسلحة، والتفجيرات العشوائية، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، وعمليات الإخلاء والطرد للفلسطينيين من ديارهم وأراضي أجدادهم، والهجمات على المواقع الدينية من قبل مجموعات المتعصبين، والاعتقالات الجماعية. وهذه من بين قائمة طويلة من الاعتداءات التي من بين ضحاياها فتيات وفتيان ونساء، وأسفرت عن قتل مدنيين أبرياء والتشريد القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين، مما زاد من عدد اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٥,٦ مليون لاجئ.

ويتعلق الأمر بأعمال العنصرية وجرائم الكراهية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي ترتكب عن طريق الإبادة والتعذيب والتطهير العرقي والاضطهاد والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء وغير ذلك من ضروب المعاملة المهينة، التي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب، والتي يجب على المجتمع الدولي أن يطالب بالعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب، على الرغم من الإفلات المنهجي من العقاب الذي تكرسه باستمرار حكومة الولايات المتحدة، التي تشجع جرائم إسرائيل.

قبل عامين تقريبا، دعا الأمين العام إلى السلام والمصالحة في نداء من أجل وقف عالمي لإطلاق النار لتمكين المجتمع الدولي من تركيز جهوده على مكافحة ما هو اليوم عدونا المشترك الحقيقي الوحيد، جائحة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، لم تلق هذه الدعوة آذانا صاغية من قبل إسرائيل، التي استغلت بدلا من ذلك أسوأ جائحة منذ قرن لتعزيز سياسات الاحتلال والهيمنة، بما في ذلك من خلال تصعيد العدوان العسكري، وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وحتى قصف المختبرات لمعالجة اختبارات فيروس كورونا. والواقع أنه، وفقا للمعلومات التي نشرتها مؤخرا قوات الدفاع الإسرائيلية نفسها، زادت حوادث العنف بنسبة ١٥٠ في المائة خلال العامين الماضيين.

ولا يعني ذلك حتى الإشارة إلى الكارثة الإنسانية التي أوجدتها إسرائيل في قطاع غزة، حيث عُزل أكثر من مليوني فلسطيني عن بقية

العالم لمدة ١٤ عاما. إن المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي يشتهر بأنه أكبر سجن في الهواء الطلق على هذا الكوكب، والذي وصفه الأمين العام مؤخرا بأنه "جحيم على الأرض"، يعيشون تحت الحصار، في ظروف محفوفة بالمخاطر ويعانون، في جملة أمور، من نقص رهيب في الوقود والماء والكهرباء، على الرغم من المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة. إنها تجربة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال محسوبة بدم بارد على أنها تسبب الألم والمعاناة.

وفي ظل هذا الوضع، يمكن القول إن دولة فلسطين تواجه حاليا جائحة مرض فيروس كورونا وجائحة العدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي والممنهج والمتعمد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي ينتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بشكل يومي، ويتجاهل التزامات إسرائيل بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

التوقعات ليست مشجعة. وإجمالا، نحن بصدد مأساة حقيقية. ولذلك، نعتقد أنه يجب على الجمعية ومجلس الأمن أن يتخذا قرارات دون مزيد من الإبطاء لضمان الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين، ومنع الجرائم التي تنتهك كرامة وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني النبيل، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة أمام العدالة الدولية.

ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأنه ما من خيار سوى الحل السياسي والسلمي لإنهاء ما يعد واحدا من أكثر الصراعات ظلما وإيلاما وأطول أمدا التي تواجه البشرية. وبعد ثلاثين عاما من مؤتمر مدريد للسلام، نكرر التأكيد على أن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وهي الطريقة الأكثر عدلا ودواما لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهي تحظى بأوسع دعم من المجتمع الدولي. وهذا بدوره سيجلب السلام والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط ويمكن أيضا من إحراز تقدم نحو انسحاب إسرائيل من الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تخفيف حدة التوترات، بما في ذلك عن طريق إنهاء سياسات الفصل العنصري الجارية، وتجنب التدابير أو الإجراءات الانفرادية. وسيكون ذلك خطوة إيجابية نحو عكس اتجاه التصنيف التعسفي وغير المبرر لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية على أنها منظمات إرهابية، ويساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف الحوار السياسي الضروري والمفاوضات الجادة والمباشرة ذات المصداقية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، على أساس حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، نأمل أن تنجح المجموعة الرباعية في جهودها الرامية إلى إنقاذ آفاق السلام، وبالتالي الشروع في عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يشارك فيه جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، قدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية مشاريع القرارات A/76/L.14 و A/76/L.15 و A/76/L.16، وتؤكد من جديد في هذا الصدد تضامنها الكامل وموقفها المبدئي الثابت دفاعا عن استقلال الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. ونجدد التزامنا بمواصلة العمل بنشاط وبشكل بناء من أجل إقامة دولة فلسطين حرة ومستقلة وذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو كامل العضوية في منظمتنا.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن قضية فلسطين، وأكرر تأكيد دعم بنغلاديش الثابت والراسخ للقضية العادلة لشعب فلسطين من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404)، كما فعلنا منذ ٤٤ عاما حتى الآن. غير أن تطلعات الشعب الفلسطيني إلى وطن خال من الاحتلال لا تزال بعيدة المنال. وبدلا من ذلك، وفي تجاهل صارخ لنداءات المجتمع الدولي المتكررة، يستمر الاحتلال الإسرائيلي

غير المشروع وأعمال العدوان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يزال الوضع يتدهور على كل الجبهات. إن عمليات هدم ومصادرة المنازل والمباني الفلسطينية، وطرد الفلسطينيين والتشريد القسري وإراقة الدماء، هي تذكرة يومية بالاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والتجاهل الصارخ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لم تكن هناك فترة راحة من أعمال العدوان والإرهاب الإسرائيلية، حتى في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا المدمر. وأدت الهجمات المستهدفة للمرافق الأساسية للرعاية الصحية والعاملين الصحيين إلى زيادة تفاقم الحالة. وفي عمل صارخ آخر في تشرين الأول/أكتوبر، حاولت إسرائيل تقسيم المسجد الأقصى، في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني الراهن في الموقع المقدس وعدم احترام للأوقاف الإسلامية. وتدين بنغلاديش هذه الأعمال البغيضة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية وتدعو إلى حماية الفلسطينيين الأبرياء وحرمة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك الأماكن المقدسة وأماكن العبادة. وأود أن أدلي ببعض النقاط بشأن ما يلزم للتصدي لواحد من أكثر أعمال الظلم والتقاعس فظاعة في التاريخ.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا حقيقية وأن يعمل على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الفلسطينية ووضع حد للعدوان الإسرائيلي. ويجب أن نضمن امتثال إسرائيل لجميع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦). ويشكل التنفيذ السريع لخريطة الطريق لمبادرة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لبنات بناء حاسمة في هذا الصدد.

ثانيا، يجب محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بغية وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وفشلنا في تنفيذ قراراتنا إنما يزيد من الشعور بالإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب باللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشئت للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بموجب التكليف الصادر بقرار مجلس حقوق الإنسان S-30/1، المتخذ في ٢٧ أيار/مايو. ونرحب أيضا بالتطورات في هذا الخصوص في المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، لا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بالتعافي من جائحة كوفيد-١٩، على وجه السرعة. ونثني على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا الصدد، ونحث المجتمع الدولي على تعزيز قدرة الأونروا من خلال معالجة الأزمة الدائمة في تمويلها. وفي هذا السياق، ندعو أيضا إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على غزة لضمان إيصال لقاحات كوفيد-١٩ وغيرها من احتياجات الرعاية الصحية للسكان هناك.

إن المناقشة المستمرة التي تجريها الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين هي تذكرة صارخة بفشل المجتمع الدولي في حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي تنفيذ القرارات التي اتخذناها هنا. ووجود هذه الأزمة في حد ذاته يقوض من سلطة ميثاق الأمم المتحدة وسلطة المنظمة. ونحن مدينون للجمعية بالعمل وفقا لقراراتنا لتحقيق حل عادل ودائم وشامل وسلمي لهذه الأزمة من خلال الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة التي لها مكانها المستحق في هذه الهيئة.

السيد الحسن (عمان): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان في إطار مناقشة الجمعية العامة للبند ٣٩ من جدول الأعمال، والمعني بقضية فلسطين. ولا تفوتني الفرصة هنا أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (A/76/299)، المعنونة "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، كما نشكره على مواقفه الداعمة للقانون الدولي وللشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بقضية فلسطين.

هذه ليست المرة الأولى التي تجتمع فيها الأمم المتحدة لمناقشة قضية فلسطين، والتي باتت من القضايا الأساسية المدرجة في جدول

الأعمال منذ تأسيس هذه المنظمة، حيث أنه رغم القرارات الدولية، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن، وعلى الرغم من الإجماع الدولي حول ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الاحتلال لا يزال قائما، ناهيك عن استمرار ممارساته الاستيطانية وغيرها من مظاهر التقييد والاستفزاز التي تؤثر على مشاعر شعوب المنطقة، لا سيما تلك التي تطال المقدسات.

نحن في سلطنة عمان مع السلام، وندعم جهود السلام، ونعي معنى السلام. وسنظل من الداعمين للسلام في منطقة الشرق الأوسط وفي غيرها من مناطق العالم. لكننا، في الوقت ذاته، مع القانون الدولي الذي يؤكد على عدالة القضية الفلسطينية وعلى مشروعية مطالب الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في نيل الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. كما نؤيد الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام وفي ظل السيادة والاستقلال.

يتفق وفدي مع ما ذهب إليه الأمين العام حول القلق إزاء استمرار سياسة العدوان والاستيطان والتصعيد والتنكيل بالمدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. ونعتقد أن مثل هذا المسار لا يخدم السلام. إن عدم احترام إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، وعدم قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، قد أفضى إلى انتهاكات جسيمة بحق هذا الشعب ومقدراته، وتسبب في مآس بحق المدنيين الذين باتوا في مناطق شبه معزولة عن العالم، وهو أمر لا يجب السكوت عليه. وإذ نُحيي عزيمة الشعب الفلسطيني نحو الحرية والكرامة والاستقلال، نجدد تأييدنا لتمسكه رغم الممارسات والاستفزازات بخيار السلام. وندعو إسرائيل إلى التوجه بخطى ثابتة نحو السلام وبما يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون والتعايش بين سائر دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وبما ينهي هذا الصراع الذي أثر على الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة.

في الختام، نود الإشارة إلى أن السلام هو الخيار الاستراتيجي لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، والذي لا يتأتى إلا من خلال احترام القانون وتحقيق العدالة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا نحو إقامة سلام عادل ومستدام في الشرق الأوسط، سلام يراعي مصالح وحقوق جميع الأطراف.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن قضية فلسطين هي في صميم الحالة في الشرق الأوسط. وتسويتها الشاملة والعادلة والدائمة من شأنها أن تخدم المصالح المشتركة لفلسطين وإسرائيل. وهذا هو أيضا التطلع المشترك لجميع البلدان والشعوب التي تناصر السلام والعدالة.

ولا تزال الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية الراهنة معقدة وهشة. وعلى وجه الخصوص، في أيار/مايو من هذا العام، اندلعت اشتباكات عنيفة في غزة، أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين أبرياء، فضلا عن إلحاق أضرار بالممتلكات. وكان تذكرة أخرى لنا جميعا بأن تسوية قضية فلسطين لا يمكن أن تتأخر إلى ما لا نهاية، وأنه لا يمكن تجاهل معاناة الشعب الفلسطيني والحقوق الأساسية التي يستحقها، وأنه يجب ألا تستمر عملية السلام في الشرق الأوسط في الخروج عن مسارها، وأن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يجب أن يتحمل مسؤولياته التي لا يمكن إنكارها.

والصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني ومؤيد قوي للسلام بين فلسطين وإسرائيل. وقد طرح الرئيس شي جينبينغ مبادرات لتعزيز تسوية قضية فلسطين في مناسبات متعددة. وبعث هذا الأسبوع برسالته السنوية التاسعة على التوالي بمناسبة الاحتفال في الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404)، مؤكدا دعم الصين الثابت لقضية الفلسطينيين العادلة في استعادة الحقوق المشروعة لأمتهم. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، ستدافع الصين دائما من أجل الإنصاف والعدالة، وستسهل المحادثات من أجل السلام بنشاط، وستواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية والمساعدة في التصدي للأوبئة إلى فلسطين، وستدعم الأمم المتحدة في أداء دور إيجابي وبناء.

وتؤيد الصين التنفيذ الكامل لحل الدولتين. لقد أظهر التاريخ والواقع مرارا وتكرارا أن الحل القائم على وجود دولتين يعكس توافقا

دوليا، فضلا عن الإنصاف والعدالة. وهو السبيل الواقعي الوحيد لمعالجة قضية فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لتحويلها من رؤية إلى واقع وترجمة التوافق إلى عمل. وينبغي تعزيز سلطة السلطة الفلسطينية، وينبغي أن يؤذن لها بممارسة المهام السيادية في مجالات الأمن والمالية وغيرها من المجالات بغية منحها سيطرة فعالة على الأراضي المتمتعة بالحكم الذاتي والأراضي المحتلة. وينبغي دعم الفصائل الفلسطينية في تحقيق مزيد من الوحدة، وتمكينها من تحقيق المصالحة الداخلية من خلال التشاور والحوار والتوصل إلى موقف موحد بشأن المحادثات من أجل الوصول إلى تسوية. وينبغي تشجيع فلسطين وإسرائيل على استئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين. ونرحب بالمفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين لإجراء مفاوضات مباشرة في الصين.

وتدعو الصين إلى بذل جهود دولية أوسع لتعزيز السلام. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد للسلام. ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي أرساه المؤتمر يوفر وقودا لعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الذكرى السنوية الثلاثين كفرصة، وأن يظل موضوعيا وغير متحيز، وأن يعزز التسامح والتفاهم المتبادل، وأن يبذل جهودا أكبر للتمكين من استئناف الحوار على قدم المساواة بين فلسطين وإسرائيل، على أساس حل الدولتين. ونؤيد اضطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن البلدان ذات التأثير الكبير، بدور أكثر نشاطا حتى يمكن توجيه جهود أوسع وأكثر فعالية نحو السلام. ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن يتخذ إجراءات قوية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية – الإسرائيلية. وتدعو الصين إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتدعم الصين تحسين الاقتصاد ورفاه الشعب والوضع الإنساني في فلسطين. وقد أدى الصراع وعدم الاستقرار، اللذان تفاقما بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، إلى تفاقم الظروف الصعبة بالفعل التي يجد الشعب الفلسطيني نفسه فيها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة لتقديم المساعدة من خلال قنوات متعددة إلى فلسطين للتخفيف من أزمتها المالية، ومساعدة غزة على التعافي وإعادة البناء، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الاضطلاع بأعمالها الغوثية والمساعدة. وينبغي رفع الإغلاق والحصار عن غزة في أقرب وقت ممكن. ويجب احترام الحقوق المشروعة للشعب في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تتوقف التوسعات الاستيطانية وعمليات الإخلاء والهدم القسري والعنف ضد المدنيين، لأنها تقوض الثقة المتبادلة وتزيد من حدة التوترات. وتهتم الصين اهتماما عميقا برفاه الشعب الفلسطيني وتقدم لفلسطين دعما نشطا في تطوير اقتصادها وتحسين حياة الناس. وقد أرسلت الصين مساعدات إنسانية إلى فلسطين في مناسبات عديدة، بما في ذلك في شكل تحويلات نقدية طارئة، وإمدادات ولقاحات لمكافحة الوباء، وسنواصل تقديم المساعدة في حدود قدراتنا.

لقد كانت الصين دائما حاميا للسلام ومساهما في التنمية في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تقف الصين دائما إلى جانب السلام والعقل والعدالة. ونؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للدولتين العربية واليهودية. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، والدفع باتجاه تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404)، جددت اليابان دعمها لتطلعات الفلسطينيين الطويلة الأمد إلى إقامة دولتهم. كما جددنا التزامنا ببناء الثقة بين الأطراف ومساعدة الفلسطينيين في جهودهم لبناء الدولة. وتؤيد

اليابان حل الدولتين، تعيش بموجبه إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في المستقبل جنبا إلى جنب في أمن وسلام. والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي ألا يحل إلا من خلال المفاوضات، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وتحث اليابان الطرفين على السعي إلى بناء الثقة والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي تعوق استئناف المفاوضات المباشرة.

وقد انخفضت حدة التوترات في غزة منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار. ولا تزال الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار جارية، بدعم لوجستي ومالي من البلدان المجاورة والجهات المانحة. وبينما لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة، فإن وقف إطلاق النار قد أحدث بعض التطورات الإيجابية، مثل إيصال السلع الإنسانية على نحو أكثر سلاسة، وزيادة حرية تنقل الأشخاص، وإصدار تصاريح عمل إسرائيلية للفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة في الميدان تبعث على القلق. والأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي. ويساور اليابان قلق عميق إزاء إعلان حكومة إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر عن نشر مناقصات لوحدات سكنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ووافقت على خطط لبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن تتوقف أعمال العنف المستمرة في الضفة الغربية. فهذه الأعمال تقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف ويمكن أن تؤدي إلى التصعيد مرة أخرى. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى وقف أي أنشطة من شأنها أن تعوق التقدم نحو تحقيق حل الدولتين، وبذل جهود جادة لاستئناف الحوار بين الطرفين. ونكرر التأكيد على أن الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات والثقة المتبادلة، وليس بالعنف.

واليابان ملتزمة بمواصلة دعم شعب فلسطين ما دامت التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قائمة في فلسطين، ولا سيما في غزة. وقدمت اليابان مساعدات بقيمة ٢٣ مليون دولار لفلسطين منذ حزيران/يونيه، وساهمت بمبلغ ٤٠,٨ مليون دولار لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هذا العام. ونعرب عن تقديرنا للتعهدات المالية الجديدة التي قدمها مانحون آخرون في المؤتمر الدولي المعني بالأونروا في تشرين الثاني/نوفمبر، وندعو إلى بذل مزيد من الجهود، ولا سيما من جانب بلدان المنطقة، لدعم الوكالة التي لا تزال تواجه صعوبات مالية.

وعلاوة على ذلك، أخذت اليابان زمام المبادرة في مبادرتين هامتين. أولا، ممر السلام والازدهار، وهو برنامج يسعى إلى إنشاء نموذج تجاري للتعاون الإقليمي عن طريق اجتذاب الاستثمار وخلق فرص العمل، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن. ثانيا، كان المؤتمر المعني بالتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية مفيدا في تعبئة المعارف والخبرات والموارد الاقتصادية لبلدان شرق آسيا من أجل تنمية مؤسسات فلسطين ومواردها البشرية منذ عام ٢٠٠٩. وبالتعاون مع إندونيسيا وماليزيا، تقدم اليابان دورات تدريبية للفلسطينيين في مجالات الزراعة والتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان على ألا تدخر جهدا لتحقيق حل الدولتين.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال موقف النرويج الثابت هو أن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، استنادا إلى معايير متفق عليها دوليا، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم. وسيظل ذلك هو الأساس بالنسبة لنا بصفتنا رئيسا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين وخلال عضويتنا في مجلس الأمن.

وترحب النرويج ترحيبا حارا باستئناف الاتصالات على أعلى المستويات السياسية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الجديدة. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أنها لن تدخل في مفاوضات متجددة بشأن قضايا الوضع النهائي، فإنها ترسل إشارات إيجابية للتغيير في السياسات الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك، يلزم اتخاذ تدابير جديدة ومعززة للحد من التوترات على

الأرض – لا سيما في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية – وتحقيق الاستقرار في وقف إطلاق النار المتقلب في غزة وتعزيز السلطة الفلسطينية. وإذا لم ينجح ذلك، فإننا نخاطر بمزيد من زعزعة الاستقرار والمزيد من العنف.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقدت النرويج اجتماع الخريف للجنة الاستشارية المخصصة، الذي عقد على المستوى الوزاري في أوسلو. وكان من دواعي سرورنا أن الطرفين حضرا اجتماع أوسلو بتدابير بناءة لمعالجة العجز المالي الفلسطيني الراسخ. وأعلنت السلطة الفلسطينية عزمها على الشروع في إصلاحات مالية تمس الحاجة إليها، واتخذت إسرائيل خطوات لتحسين الاقتصاد الفلسطيني، بدءا بالاستئناف المبكر للجنة الاقتصادية المشتركة لتحديث بروتوكول باريس. وتحسين العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أمر أساسي. ببساطة لا يوجد الكثير من المساعدات الخارجية المتاحة. ودعا الاجتماع أيضا إلى زيادة الدعم المالي الخارجي بما يتناسب مع الإصلاحات المالية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام وشامل يحسن سبل عيش جميع الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون وغيرهم من الفئات الضعيفة.

وقد زادت النرويج مؤخرا دعمها الأساسي لميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونشجع المانحين الآخرين على زيادة مساهماتهم أيضا. ويساورنا قلق خاص إزاء حالة الأطفال. ويجب على جميع أصحاب المصلحة منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ووضع حد لها، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وضمان حماية أفضل للأطفال.

إن وجود سلطة فلسطينية قوية يثق بها الشعب وتمثل كل فلسطين أمر غاية في الأهمية. وقد أدى عدم إجراء انتخابات وطنية منتظمة إلى إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية. إن الفلسطينيين يستحقون الديمقراطية وسيادة القانون، مع الأمن والمساواة في الحقوق والفرص للجميع.

ونأمل أن تتمكن الحكومة الإسرائيلية الجديدة من تغيير التوجهات السلبية التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن قلقنا العميق إزاء الخطط العديدة التي أعلن عنها لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية. هذا النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي. وهو عائق كبير أمام التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وعقبة أمام استئناف المحادثات. ونشعر بالقلق أيضا إزاء زيادة عمليات هدم المنازل والإخلاء والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين. وينبغي وقف جميع الأنشطة التي تؤدي إلى الاستقطاب والعنف.

وترحب النرويج بالجهود الرامية لتبسيط مشاريع القرارات في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، ونشجع على مواصلة تلك الجهود. وفي الختام، أشجع جميع مؤيدي حل الدولتين على الاستفادة من الحوار المحسن والزخم الجديد في السياسات الإقليمية للمساعدة في إعادة الطرفين إلى طريق نحو اتفاق دائم قابل للبقاء. والنرويج مستعدة لدعم هذه الجهود.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية أن أتقدم بالشكر وخالص التقدير إلى سعادة السفير شيخ نيانغ الموقر وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدور الهام الذي تقوم به اللجنة والجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه العادلة والمشروعة.

تولي المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها، جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي اهتماما بالغا للقضية الفلسطينية لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط، حيث يرتبط استقرار المنطقة والازدهار فيها ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية وفق حل الدولتين وعلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفي إطار قرارات الشرعية الدولية. وتجدد المملكة المغربية دعمها لحق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة والقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو من الأمن والاستقرار والطمأنينة والسلام.

تحث المملكة المغربية على ضرورة الحفاظ على القدس الشريف ووحدتها وحرمتها ووضعها القانوني والحضاري والتاريخي ومكانتها المتميزة كمدينة للسلام. وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك محمد السادس في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرنسيس بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي، وعلى انفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

إن دعم المملكة المغربية للشعب الفلسطيني الشقيق لا يقتصر على موقفها الثابت من عدالة قضيته فحسب، بل يشمل مبادرات عديدة تقوم بها المملكة من خلال وكالة بيت مال القدس، التي تكفلها المملكة المغربية وتمولها بنسبة ٨٠ في المائة، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك محمد السادس، لفائدة الشعب الفلسطيني وسكان القدس، ودعما لصيانة المؤسسات الفلسطينية. إن قطاع الشؤون الاجتماعية في قلب عمل الوكالة، إذ يشير تقريرها لعام ٢٠٢٠ إلى أن الجانب الاجتماعي يستأثر بـ ٧٥ في المائة من إجمالي المشاريع والبرامج بقيمة مالية تتجاوز ١,٤٤ مليون دولار.

يمثل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من كل عام فرصة لتجديد الالتزام بدعم القضية الفلسطينية. ويأتي احتفال هذه السنة (انظر A/AC.183/PV.404) في سياقات إقليمية ودولية بالغة الدقة. وفي هذه المناسبة، جدد جلالة الملك محمد السادس في رسالة التضامن التي وجهها جلالته لهذه السنة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

”الدعوة إلى إطلاق جهد دبلوماسي مكثف وفاعل لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات في أفق التوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية في إطار حل الدولتين، وبناء مستقبل واعد للأجيال الفلسطينية والإسرائيلية“.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استكمال دورها التاريخي والفعال في القضية الفلسطينية والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل توفير الظروف الملائمة لإحياء المفاوضات، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيدة آل ثاني (قطر): أتوجه بداية بالشكر لرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونعرب عن التقدير لجهود أمانة الأمم المتحدة، وخاصة شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين.

شهد العام الجاري انتهاكات إسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة ضمن سياسات ترمي إلى التهويد وتوسيع الاستيطان. وتبع ذلك تصعيد عسكري أوقع مئات الضحايا من المدنيين في قطاع غزة، بمن فيهم الأطفال، وأدى إلى تفاقم الوضع الإنساني. واستمرت الإجراءات التصعيدية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، علاوة على التدابير والسياسات التي لا تنسجم مع مساعي السلام، ولا تتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

إن الآثار التي تتركها هذه التدابير الإسرائيلية بحق الفلسطينيين متعددة الأوجه. وقد بين تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروض على الجمعية العامة اليوم (انظر A/76/309) التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل والتدابير الصارمة التي تتخذها، خاصة منذ عام ٢٠٠٠. وأوضح التقرير الأثر السلبي الطويل الأمد الذي طال جميع القطاعات الاقتصادية لمدة ٢٠ عاما، بما في ذلك تزايد البطالة ونسبة الفقر. وأكد التقرير أنه لا يمكن التعويض عن التكلفة المتراكمة جراء الاحتلال دون إنهاء الاحتلال.

إن نجاح أي مبادرة لإيجاد حل عادل لقضية فلسطين يتطلب أن تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات المتفق عليها، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وأن تتم من خلال التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وبالتالي، فإن

الحل يتمثل بحل الدولتين الذي ينطوي على إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا ما يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ومحاولات ضم الأراضي الفلسطينية. كما يتطلب استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعودة اللاجئين، مع التأكيد على ضرورة عدم المساس بالوضع القائم للقدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى.

وعلى هذه الأسس يستند موقف دولة قطر الثابت الذي يدعم الجهود المخلصة الرامية للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتدعم دولة قطر مساعي الأمين العام وتتعاون مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتواصل تقديم الدعم الإنساني لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم الشروع في تنفيذ برنامج المساعدة النقدية لتقديم المساعدة لحوالي ٠٠٠ ١٠٠ أسرة محتاجة في قطاع غزة، الذي تعرض لحصار خانق، للاستفادة من منحة من دولة قطر بمبلغ ٤٠ مليون دولار. وهذا العام أيضا، وجه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتخصيص منحة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. وقد ساهم هذا الدعم في توفير فرص العمل والتعليم والإمداد بالطاقة الكهربائية، علاوة على إعادة الإعمار وتعزيز البنى التحتية.

لا غنى عن الدور الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير التعليم والعلاج والغذاء لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الدول المضيفة للاجئين. وتشيد دولة قطر بالجهود الحثيثة التي تبذلها الوكالة من أجل النهوض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، مع مواصلة تحسين الأداء. كما تواصل دولة قطر مساهماتها الملموسة لصالح ميزانية الوكالة، التي تحتاج الدعم المستمر.

وختاما، نغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد تضامن دولة قطر مع الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه المستمر للحصول على حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

السيدة سينيدوانغديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفدي أن يعرب عن خالص امتنانه للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره (A/76/299) وجهوده الحثيثة لحل قضية فلسطين التي طال أمدها. لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من سبعة عقود. واتخذ العديد من القرارات بشأنها على مر السنين. ومع ذلك، لم يتحقق حلم الشعب الفلسطيني وتطلعه إلى إقامة دولة مستقلة وإلى الحرية، ولا يزال نضاله مستمرا. ولذلك، فقد حان الوقت لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويتخذ خطوات ملموسة نحو إنهاء الاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية وتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار النزاع والعنف في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. إن استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وتدمير الممتلكات والمؤسسات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يؤد فحسب إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة أصلاً للشعب الفلسطيني، بل إنه يشكل أيضا خرقا للقانون الدولي. وندعو الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الهشة بالفعل واتخاذ خطوات لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات السلام.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل عادل وسلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وضمان احترام حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، وحل قضية فلسطين من جميع جوانبها، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا القوي لمشاركة العديد من قادة العالم في هذه المسألة، ونرحب بالمبادرات الجديدة المتعددة الأطراف الممكنة لإحياء عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نحافظ على المشاركة الدولية النشطة بغية ضمان وفاء الأطراف المعنية بالتزاماتها والتفاوض بحسن نية بغية تحقيق السلام والأمن وإنقاذ احتمالات تحقيق حل الدولتين في أقرب وقت ممكن.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد دعمها الثابت لتحقيق استقلال دولة فلسطين وسيادتها وللشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى الكرامة والعدالة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا.

وأخيرا، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لمساعدة الفلسطينيين المحتاجين على مدار العام في ظل التحديات المستمرة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا في كل منطقة من مناطق العالم، بما في ذلك داخل الأراضي الفلسطينية. وأتمنى للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كل النجاح في مهمتها النبيلة.

السيد الفصام (الكويت)**:** تولي دولة الكويت أهمية خاصة لهذا البند الذي نناقشه تحت قبة هذه القاعة في كل عام ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، الذي تتزامن مناقشته مع احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404). وأود هنا أن أجدد موقف بلادي المبدئي والثابت في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لرفع المعاناة الواقعة عليه ودعم خياراته لنيل كامل حقوقه المشروعة.

من المؤسف أن نختتم العام الحالي مثلما بدأناه، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم انصياعها للقرارات الدولية وتمنح المزيد من الموافقات لبناء وإقامة الآلاف من الوحدات السكنية في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، تلك الموافقات الأنشطة التي استنكرها الأمين العام للأمم المتحدة وأدانها المجتمع الدولي بأسره كونها تقوض من حل قيام الدولتين وتعتبر انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقانون الدولي وحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة. إن دولة الكويت تضم صوتها للمجتمع الدولي في إدانة تلك المخططات، وتؤكد على ضرورة وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية ومطالبتها بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية عند مسألة التوسع الاستيطاني، ففي وسط انشغال المجتمع الدولي في محاربة جائحة كوفيد-١٩، تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني دون هوادة، حيث تسمح للمستوطنين بالاعتداء على المدنيين العزل سواء كانوا شيوخاً أو نساء أو أطفال، وتدمير ممتلكاتهم ومنازلهم ومن ثم الاستيلاء عليها. ولعل ما قام به رئيس الاحتلال الإسرائيلي قبل أيام من اقتحام للحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل الفلسطينية هو دليل آخر على تلك الاستفزازات الإسرائيلية. إن دولة الكويت تدين وتستنكر بأشد العبارات هذا الاقتحام من رئيس الاحتلال الإسرائيلي، والذي يشكل استفزازاً لمشاعر المسلمين، ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية، وإمعاناً بمحاولة تهويد الحرم الإبراهيمي وتكريس السيطرة عليه، واستمراراً لاعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على حقوق الشعب الفلسطيني ومقدساته. إن تلك الممارسات الإسرائيلية باتت تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية، لضمان مساءلة إسرائيل ومحاسبتها عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، المصانة بموجب القوانين الدولية، لوقف حملات الاعتقالات التعسفية، وهدم المباني الفلسطينية وتدمير الممتلكات، والاستيلاء عليها، والتهجير القسري للمدنيين، والتحرك الفوري لتوفير الحماية للمقدسات وإجبار قوة الاحتلال الإسرائيلي على وقف هذه الانتهاكات الصارخة، والحفاظ على حرمة الأماكن المقدسة وحماية الشعب الفلسطيني.

ختاما، تجدد دولة الكويت دعمها المتواصل للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتحييه على صموده ونضاله، مؤكدين على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات ضمن جدول زمني محدد، للوصول إلى السلام العادل والشامل الذي يفضي إلى حل الدولتين وفق مرجعيات العملية السلمية، وقرارات الشرعية الدولية،

ومبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مشددين في الوقت نفسه على الدور التاريخي لوكالة (الأونروا)، عبر تقديمها المساعدات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ومؤكدين على أهمية استمرار تقديم الدعم لأعمالها، حيث تبرعت دولة الكويت، عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، بمبلغ ٢١,٥ مليون دولار، لضمان عدم انقطاع تقديم الخدمات الحيوية التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها الأونروا لمجتمع اللاجئين الفلسطيني في مختلف مناطق عملياتها، وانطلاقاً من موقفنا الثابت في مساندة ودعم القضية الفلسطينية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أعرب عن تقدير دولة الإمارات للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق. لم تتوان دولة الإمارات، منذ تأسيسها، عن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق، وهو ما كان جليا سواء من حيث تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية أو عبر المواقف التاريخية التي ساند فيها بلدي القضية الفلسطينية، وساهم عبرها في حماية آفاق السلام.

ومع احتفالنا يوم غد بالعام الخمسين على تأسيسها، يؤكد بلدي أنه سيواصل خلال الأعوام القادمة موقفه الثابت في دعم الجهود الرامية لتحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية.

لقد أثبتت الأحداث التي شهدناها في منتصف هذا العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هشاشة الوضع القائم على الأراضي، وخطورة انبثاق نزاعات من شأنها التأثير على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني أصلا من العديد من التحديات والأزمات التي أنهكت شعوبها، وبددت مقدراتها. ومن هذا المنطلق، يؤكد بلدي على أهمية مواصلة العمل للدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، والسعي لاستئناف محادثات مباشرة بين الطرفين للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، بما يدعم أسس السلام في المنطقة ككل. ونشدد هنا بأن اتباع الوسائل السلمية، ومنها الدبلوماسية والحوار، تعد أفضل وسيلة لحل الخلافات وتهدئة التوترات، بما يحقق السلام والأمن ويرسخ التعايش السلمي بين الشعوب على مدى بعيد. ولكي تكلل هذه الجهود بالنجاح، لا بد من خلق بيئة مواتية للسلام عبر وقف أي ممارسات غير شرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها بناء وتوسيع المستوطنات، وتهجير السكان الفلسطينيين، وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية. وفي هذا السياق، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم بمدينة القدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وباعتبارها مدينة لها أهميتها التاريخية والدينية لدى الديانات الإبراهيمية الثلاث. كما نشدد على ضرورة احترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي القائم.

تعرب دولة الإمارات عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تفاقمت مع انتشار جائحة كوفيد-١٩. ونشدد على ضرورة دعم القطاعات الحيوية في فلسطين، خاصة القطاعين الصحي والتعليمي، مع السعي أيضا لتوفير فرص العمل، خاصة للشباب الذين يعانون من مستوى بطالة مرتفع.

ومن جانبه، يواصل بلدي التزامه بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، حيث ساهمت دولة الإمارات بأكثر من ٨٩٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١ لتمويل القطاعات الحيوية، ودعم جهود التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووكالة الأونروا. كما أرسل بلدي ٣٤٠ ٠٠٠ لقاح وأكثر من ٣٧ طنا من المساعدات الطبية العاجلة لآلاف العائلات الفلسطينية في قطاع غزة لتمكينهم من التصدي للجائحة. وتم رفع قدرات المستشفيات من خلال تقديم ٣٠ سيارة إسعاف، وجاري الانتهاء من إنشاء مستشفى الشيخ محمد بن زايد الميداني بسعة ٢٠٠ سرير لعلاج حالات مرض كورونا. بالإضافة إلى إرسال ١ ٧٦٨

طنا من المساعدات الغذائية استفادت منها ٠٠٠ ٤٠ ألف أسرة متأثرة من الأوضاع الإنسانية بسبب جائحة كورونا في قطاع غزة .

وفي الختام، سنواصل العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بشكل فعال، من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين في منطقتنا والعالم. ونتطلع مع ما شهدته المنطقة من تأسيس علاقات جديدة فتحت آفاق السلام والمصالحة، لا سيما الاتفاق الإبراهيمي، أن يتم تحقيق الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة وأن تنعم هذه الشعوب بالازدهار والنمو الاقتصادي، ليبدأ شبابها بمرحلة جديدة مفعمة بالتفاؤل بمستقبل أكثر إشراقا وأمنا.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يتشرف وفد بلدي أن يتكلم بشأن البندين: ٣٨، "الحالة في الشرق الأوسط"، و ٣٩، "قضية فلسطين" من جدول الأعمال. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لننوه بالعمل الذي أنجزه على مدى العامين الماضيين السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو الوقت الذي ابتلي فيه العالم بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها عملنا بسبب الجائحة، تمكنت اللجنة من التكيف مع الواقع الجديد بغية الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى إحرازل تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واصلت إسرائيل احتلالها للأرض الفلسطينية؛ وسياسات الضم التي تتبعها؛ وزيادة أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وعمليات الهدم العقابية التي تقوم بها؛ ومصادرتها للموارد من المؤسسات الفلسطينية؛ وتشريدها القسري للمدنيين الفلسطينيين؛ ومضايقتها للمجتمع المدني وحصارها لقطاع غزة، مما أدى إلى تفاقم حالة الطوارئ في نظام الصحة العامة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في فلسطين، وخاصة في القدس الشرقية وقطاع غزة، مما يجعل من الصعب وقف انتشار كوفيد-١٩.

وقبل أكثر من شهر بقليل، حلت الذكرى السنوية الرابعة والسبعين لتقسيم فلسطين، في عام ١٩٤٧، والذكرى السنوية الرابعة والخمسين لاحتلال إسرائيل العسكري غير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على هذين الحدثين، لا تزال قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط معلقتين في الأمم المتحدة.

ومما يثير الجزع أن مجلس الأمن ظل صامتا في مواجهة هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين. إن العرقلة والصمت المتكرر من جانب الولايات المتحدة، المتواطئة في عدوان إسرائيل واحتلالها، تضر بمصداقية المجلس. ونكرر مناشدتنا له أن يفي بالمسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى الإنهاء الفوري لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وسياساتها وممارساتها الاستيطانية العدوانية، وفقا للقرارات ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل سلبيا في مواجهة تصاعد الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للعنف والقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للميثاق والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد دعمنا الكامل للتوصل إلى حل واسع النطاق وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل قائم على وجود دولتين يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن حق اللاجئين في العودة.

ويجب تلبية هذا الطلب الذي طال أمده، في أقرب وقت ممكن. وقد كرر التأكيد على ذلك خلال المناقشة العامة للجمعية العامة ممثلون رفيعو المستوى لغالبية كبيرة من المجتمع الدولي. ونقدم لشعب فلسطين وحكومتها تضامننا الثابت الذي لا يتزعزع مع قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة ولدعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام ودعمنا لذلك. ومرة أخرى، نرفض الإجراءات

الانفرادية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإنشاء تمثيلها الدبلوماسي في تلك المدينة دون احترام لوضعها التاريخي.

وتكرر كوبا إدانتها الشديدة لقرار حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بالجولان السوري المحتل أرضا إسرائيلية في انتهاك خطير وصارخ للميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). هذه المناورات التي تقوم بها واشنطن تقوض المصالح المشروعة للشعب السوري والأمتين العربية والإسلامية، وتخلق عواقب وخيمة على استقرار وأمن الشرق الأوسط وتزيد من حدة التوترات في هذه المنطقة المضطربة. وسنواصل دعم مطالب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، كما ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل ٤٨ ساعة فقط، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404). ومن أجل شعب فلسطين، لنتأكد – من خلال الأفعال وليس الأقوال – أن الأمم المتحدة هي ذات أهمية حقا. ولنؤيد، من دون تأخير، الإجراءات التي من شأنها أن تمكن من إجراء عملية تفاوض سياسي تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقق سلاما عادلا ودائما لجميع شعوب المنطقة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تود الأرجنتين أن تتناول البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال، بشأن "الحالة في الشرق الأوسط" و "قضية فلسطين".

لا يزال بلدي يعتقد أن الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو من خلال المفاوضات بين الجانبين بغية التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو، وهي القدس ومسألة اللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية. ونؤيد التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ واتفاق الأطراف في عملية التفاوض والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتؤكد الأرجنتين مجددا دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كما نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء النمو المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحث إسرائيل على وقف توسيعها. وكما قيل مرارا وتكرارا في الجمعية العامة، فإن المستوطنات تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام، وتضعف آفاق الحل القائم على دولتين تعيشان في سلام وأمن، وبالتالي تتسبب في استمرار الوضع الراهن غير المستدام. وقد اعترف مجلس الأمن بخطورة الحالة في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيده تأييدا كاملا.

وتدين الأرجنتين أيضا إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة على المدنيين في إسرائيل، وكذلك جميع أعمال العنف التي تقوم بها حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ويجب على القادة الفلسطينيين أن يعالجوا المخاوف الأمنية الإسرائيلية بحسن نية. وفي هذا السياق، نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، مع التأكيد على وجوب أن تكون الأعمال الإسرائيلية متسقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين على الوضع الخاص للقدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠). ولذلك فإننا نرفض جميع المحاولات الانفرادية لتعديل ذلك الوضع، لا سيما فيما يتعلق بالمدينة القديمة، التي لها أهمية خاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. ويعتقد بلدي أن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون مكانا للتجمع والسلام، وأنه ينبغي كفالة حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة. وأي محاولة لإنكار الروابط التاريخية والأهمية الكبيرة لتلك الأماكن بالنسبة لأي من هذه الديانات الثلاث أو النظر إليها بطريقة نسبية هو أمر غير مقبول على الإطلاق ولا يسهم في

تحقيق هدف إيجاد حل للنزاع، بل يعزز التحيزات ويثير عدم الثقة بين الأطراف. وتعتقد الأرجنتين أن الوضع النهائي للقدس، في جملة أمور، يجب أن يحدده الطرفان في إطار مفاوضات ثنائية.

وقد تكلم بلدي في مناسبات عديدة أثناء تصعيد العنف في أيار/مايو، بهدف محدد هو التوصل فورا إلى إنهاء الأعمال العدائية وإرساء وقف لإطلاق النار من أجل وقف الهجمات على المدنيين، التي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا، بمن فيهم أطفال أبرياء. وبفضل جهود المجتمع الدولي، تم التوصل إلى هدنة بعد ١١ يوما من العنف.

ونظرا للصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تود الأرجنتين أن تكرر تأكيد دعمها الكامل لعمل الوكالة، الذي يساعد في الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نؤكد على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي الجهود المناسبة لتأمين الأموال اللازمة لكفالة استمرار خدمات الأونروا بدون انقطاع.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقف قائم على المبادئ بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تحث الأرجنتين الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على العمل بحسن نية واستئناف محادثات السلام بمرونة ووفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة المرتبطة بالوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

السيد شريف (تونس): على الرغم من الدعم الدولي الواسع للقضيّة الفلسطينية العادلة، ولمطالب الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، واستعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدّمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، تواصل القوة القائمة بالاحتلال، على امتداد عقود، تحدّيها للإرادة الدولية وانتهاكها للقانون الدولي، في غياب أيّة مساءلة.

وتعكس التقارير المعروضة أمام الجمعيّة العامّة حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني، في ظلّ ما يتعرض له من ممارسات تمييزية وقمع ممنهج واعتداءات، بما في ذلك من قبل المستوطنين. كما نستعرض حجم الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، من خلال المضي قدما في خططها الاستيطانية ومصادرة الأراضي وهدم بيوت الفلسطينيين وتهجيرهم القسري وانتهاك أبسط حقوقهم، ومحاولات تغيير الوضع القانوني والديموغرافي للقدس. إنّ استمرار الوضع على ما هو عليه في الأراضي المحتلّة غير مستدام بالمرّة، ويُنذر بمزيد من التصعيد.

أحيت تونس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مع سائر المجموعة الدولية، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404). وبهذه المناسبة، توجّه سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، للمنتظم الأممي ببيان تضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، جاء فيه ما يلي:

”تؤكّد تونس دعمها الثابت للقضيّة الفلسطينية العادلة ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في دفاعه عن حقوقه المشروعة التي لا تسقط بالتقادم، وفي مقدّمتها إقامة دولته المستقلة على أراضيه على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. وتدعو المجموعة الدولية إلى تحمّل مسؤولياتها كاملة في حمل القوّة القائمة بالاحتلال على احترام القرارات الأممية والشرعية الدولية بما يُنهي الاحتلال.

”كما تجدّد تونس رفضها القاطع لسياسة الاستيطان بكافة أشكاله، سواء عبر بناء وحدات جديدة أو توسعتها أو مصادرة الأراضي أو هدم البيوت في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وذلك في خرق واضح للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني.

وتُطالب تونس المجموعة الدولية بالتدخّل العاجل لحمل سلطات الاحتلال على الالتزام بوقف سياسة الاستيطان وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما من شأنه أن يمنع إحداث تغيير على أرض الواقع، ويدعم جهود إحلال السّلام في منطقة الشرق الأوسط.

”وإنّ العدوان الأخير لسلطات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة في شهر رمضان المعظم يؤكّد ضرورة التسريع في إطلاق مفاوضات جادّة ذات مصداقية، وفق جدول زمني محدّد، من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم؛ سلام يُعيدُ للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ويمكّنُه من الحريّة والكرامة في ظلّ دولته المستقلّة وذات السيادة الكاملة. وفي هذا الإطار، تدعم تونس مجدّدا المبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات بمشاركة كافة الأطراف المعنية للانخراط في عمليّة سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والقرارات الأممية والمرجعيات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

”وإيمانا منها بالدور المحوريّ الذي تضطلع به وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تخفيف معاناة اللاجئين ودعم الاستقرار في المنطقة، فإنّ تونس تثمّن الالتزام الجماعي من قبل الوكالة والبلدان المُضيفة والمانحين الدوليين الذّي مكّن من مواصلة إسداء خدمات الأونروا الحيوية لفائدة اللاجئين الفلسطينيين. وترحّب باستئناف الولايات المتحدة الأمريكية تمويل هذه الوكالة“.

ختاما، يثمّن وفد بلدي جهود الهياكل الأمميّة والدوليّة الداعمة للقضية الفلسطينية العادلة ويجدد تأييده للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ودورها في حشد الجهود الدوليّة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ونجدد التأكيد على أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمر لزاما عبر التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي بجميع أبعاده.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عرضه تقريرها السنوي (A/76/35) ومشروع القرار A/76/L.14.

تعتقد إندونيسيا أن بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين ومشروع القرار المعروض علينا اليوم مهمان للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وقد أعربت إندونيسيا مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي لا تزال تتدهور وتؤدي إلى معاناة مأساوية للشعب الفلسطيني. ولا تزال الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني والتوسع الاستيطاني والاضطهاد والعنف والتشريد القسري، تشكل حقائق يومية بالنسبة للفلسطينيين. وهذه الأعمال غير القانونية لا تستحق أقوى إدانة فحسب، بل تستحق أيضا عملا ملموسا حاسما من قبل المجتمع الدولي، كما يلخص التقرير باقتدار. وتهدد هذه الأعمال آفاق حل الدولتين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نواصل السعي إلى تسوية عادلة ودائمة. ويجب أن نظل ملتزمين ومتحدين ضد جميع أعمال إسرائيل غير القانونية، بغية إنهاء الاحتلال في فلسطين ومساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان الشعب الفلسطيني. وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها القاطع لإيجاد تسوية عادلة وشاملة وجامعة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل يقوم على وجود دولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دوليا، تكون بموجبه القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أن يكفل إحياء تلك العملية.

ثانيا، ندعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتسبب انتهاكات إسرائيل المستمرة في انعدام الأمن الشديد وفي

خسائر في الأرواح وفي تقويض آفاق السلام العادل. إن عدم المساءلة عن هذه الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال يغذي ثقافة الإفلات من العقاب، ويجب وقفها. ولذلك، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي منذ ١ نيسان/أبريل.

ثالثا، إن تقديم المساعدة الإنسانية إلى فلسطين أمر أساسي. وقد أدى الاحتلال المستمر، إلى جانب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وخلال هذا التحدي غير المسبوق، نحث المجتمع الدولي على توفير الإغاثة الإنسانية والدعم اللذين تمس الحاجة إليهما للتعمير والانتعاش. ونود أن نشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديمها المساعدة الإنسانية والطارئة الأساسية للاجئين الفلسطينيين. ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة لأن يعيد المجتمع الدولي الالتزام بضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به بغية تمكين الوكالة من الوفاء بولايتها بفعالية. كما ندعو إسرائيل إلى الرفع التام لحصارها المفروض على غزة.

وأخيرا، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد دعمها الثابت لشعب فلسطين في كفاحه من أجل نيل حقه المشروع في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن قضية فلسطين. وفي البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للعمل الذي قام به السفير شيخ نيانغ، ممثل السنغال، وأعضاء مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في إعداد وتقديم التقرير السنوي للجنة إلى الجمعية العامة (A/76/35). كما نعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" (A/76/299) ومذكرته عن "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الفقر في الضفة الغربية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩" (A/76/309).

ويبدو أن قضية فلسطين قد اتخذت منعطفا تراجعيا، وهو أمر مؤسف جدا. ففي أيار/مايو من هذا العام، تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وأرجئت الانتخابات التي كان من شأنها أن تتيح للشعب الفلسطيني فرصة ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار الحكومة. لم تجعل جائحة مرض فيروس كورونا أيا من جوانب هذا الأمر أسهل، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات. ولا تزال غيانا تشعر بقلق عميق إزاء هذا النزاع المستمر منذ عقود، الذي أضر بحقوق الشعب الفلسطيني بأكثر الطرق لاإنسانية. وتكرر غيانا تأكيد اعترافها بفلسطين كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة، استنادا إلى حدودها قبل عام ١٩٦٧، وتؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ورغبته في أن يكون له وجود كريم في وطنه. وندعو مرة أخرى إلى إجراء حوار بناء بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لدفع عملية السلام قدما حتى يتسنى لشعبيهما التعايش سلميا.

ويجب أن نشكر الوكالات التي دعمت القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تنوه غيانا بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي قدمت المساعدة إلى ٥,٧ مليون لاجئ فلسطيني. ويعترف وفد بلدي أيضا بعمل إدارة التواصل العالمي، التي كانت مفيدة في تنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

وغيانا، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ عام ١٩٧٥، ومن أوائل البلدان الكاريبية التي دعمت عمل اللجنة، تتفق مع توافق الآراء الدولي بشأن إيجاد حل لقضية فلسطين على أساس وجود دولتين، وتتعهد بالتزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة (A/76/35).

وفي الختام، نعتقد اعتقادا راسخا بأن شعب فلسطين يستحق أن يتمتع بحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة. كما نحث الدول الأعضاء على الإسهام في حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين.

السيد سيتهول (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين". كما نشكر الأمين العام على تقريره (A/76/299). ويسر جنوب أفريقيا أن تؤيد مشروع القرار قيد النظر (A/76/L.14)، ونناشد دعم مشاريع القرارات المهمة هذه. إننا نفعل ذلك انطلاقا من اقتناعنا بأهمية الامتثال التام لنص وروح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن التسوية السلمية للمنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة والخمسون للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى. وتحل هذا العام أيضاً الذكرى الرابعة والسبعون لاتخاذ الجمعية العامة قرار التقسيم ١٨١ (د-٢). وصادفت في شهر أيار/مايو من هذا العام، الذكرى السنوية الثالثة والسبعون للنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني بشكل مأساوي في عام ١٩٤٨. وبالنظر إلى تلك المناسبات المهيبة، من المؤسف أن المجتمع الدولي لم يفعل سوى القليل لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وعندما اجتمعنا في هذه القاعة يوم الإثنين الماضي، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.404)، انضمت جنوب أفريقيا إلى الدول الأخرى المحبة للسلام من أجل تجديد التزامنا المشترك بإيجاد حل سلمي وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وبمناسبة هذه المناقشة العامة، نود أن نشدد على أن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد أنها لا تزال ملتزمة التزاما قاطعا بالجهود الرامية إلى إحياء عملية سياسية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، استنادا إلى الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، امتثالا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، كما تثمّن جنوب أفريقيا هذه الجهود. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا بضرورة ألا تسمح أية خطة للسلام بتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان مجرد من السيادة ووحدة الأرض والجدوى الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يجب أن يقوم الحل على أساس تسوية عادلة، مع قوانين نزيهة، تقوم على الحقوق وتيسر تحقيق المساواة والإنصاف لجميع الذين لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدولتين.

إن تصنيف إسرائيل مؤخرا لست منظمات مجتمع مدني فلسطينية كمنظمات إرهابية أمر لا مبرر له. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف تعطيلها المنهجي للخدمات الأساسية التي تقدمها هذه المنظمات وإعادة تصنيفها كمنظمات غير إرهابية. وجنوب أفريقيا تدعو إسرائيل إلى منح منظمات حقوق الإنسان سبل الوصول اللازمة إلى السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاستجواب التي يحتجز فيها السجناء الفلسطينيون. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكثف دعوته إلى اتخاذ إجراءات دولية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي، بهدف القضاء على أعمال التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي يتعرض لها الفلسطينيون يوميا بموجب القوانين الإسرائيلية الجائرة.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء إعلان حكومة إسرائيل مؤخرا عن اعتزامها المضي قدما في خططها للضم ومواصلة توسيع المستوطنات غير القانونية، التي تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ويشكل استمرار الإفلات من العقاب على الممارسات غير القانونية وانتهاكات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة عقبة أساسية أمام العودة إلى المفاوضات، وتهديدا خطيرا لوجود مستقبل لفلسطين ذاته، وكذلك لإسرائيل آمنة ومأمونة وللمنطقة الأوسع نطاقا. وتدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الفعال والفوري لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ليس لها أي صلاحية قانونية.

وتشيد جنوب أفريقيا بالمساهمة التي قدمتها الأونروا، والتي كان لها أثر كبير على استعادة كرامة الشعب الفلسطيني عن طريق

تحسين ظروفه المعيشية من خلال توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، والخدمات الصحية والاجتماعية، والسكن اللائق، والحصول على التعليم. وينبغي الإشادة بعمل الوكالة خلال جائحة مرض فيروس كورونا، لأنها خففت من حدة الحالة الإنسانية المتردية أصلا في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن الحالة بين فلسطين وإسرائيل تتلاءم مع الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا من خلال تأثيرها السلبي على السلام والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسياسي والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط بأسره. ولذلك، يرتبط السلام في إسرائيل وفلسطين ارتباطا وثيقا بالسلام في المنطقة.

وأخيرا، تعتقد جنوب أفريقيا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هو من خلال حل الدولتين لكل من فلسطين وإسرائيل، مع قيام دولة فلسطين المستقلة والمعترف بها دوليا على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعمل داخل حدود معترف بها وآمنة، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، على النحو الذي أقرته خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/١٠.